ردمد 1110-5453

المجلة العربية للإدارة

مجلة إقليمية ربع سنوية مُحكمة متخصصة
في التنمية الإدارية والعلوم الاجتماعية ذات العلاقة

المجلد التاسع والثلاثون العدد الثالث سبتمبر (أيلول) 2019

- تقدير أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في مصر
- الرضا الوظيفي للموظفين الإداريين بإدارة حلوان التعليمية
- الحكم الرشيد في الأردن: الواقع والتطلعات
- القيم التنظيمية وعلاقتها بالتسرب الوظيفي
- أثر التمكين الإداري في تحسين الأداء التنظيمي
- الإفصاح الاختياري وأثره على تكلفة رأس المال في الشركات الصناعية
- أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في جودة التقارير المالية
- تأثير إدارة التنوع والاحتواء العالي في أنظمة العمل عالية الأداء
- النزاهة السلوكية وانعكاسها في القيادة المتواضعة
- دور سياسة الترقية والنقل في رفع كفاءة أداء العاملين
- محددات وضوابط السلطة التقديرية في اتخاذ القرارات الإدارية
- معوقات الاستثمار الخاص في الاقتصاد الفلسطيني
- العلاقة بين نمط القيادة التحويلية للمديرين والابتكار والأداء
- استراتيجيات اتصالات الأزمات الناجمة عن عيوب المنتجات عبر شبكات التواصل الاجتماعي
- الدعم التنظيمي وعلاقته بالعدالة التنظيمية والالتزام التنظيمي
- فعالية التخطيط الاستراتيجي في تحسين أداء المؤسسات الصناعية
- الاقتصاد الجزائري: مقاربة نظرية حول معيقات الإصلاحات الاقتصادية

المجلة العربية للإدارة
الموقع الإلكتروني : https://www.arado.org/AJA/

ISSN: 1110-5453
eISSN: 2663- 4473

تصدرها
المنظمة العربية للتنمية الإدارية
جامعة الدول العربية

المجلة العربية للإدارة

مجلة علمية مُحكمة إقليمية ربع سنوية
متخصصة في العلوم الإدارية، والعلوم الاجتماعية ذات العلاقة
تصدرها المنظمة العربية للتنمية الإدارية – جامعة الدول العربية
صدر عددها الأول في عام 1977

الرقم الدولي
المعياري للدورية
ISSN - 1110-5453
eISSN- 2663-4473

المشرف العام
الدكتور/ نـاصر علي الهتلان القحطانـي
مديـر عام المنظمة العربية للتنمية الإدارية

رئيس التحريـر
الأستاذ الدكتور/ عادل محمد زايد
أستاذ إدارة الأعمال

مديـر التحريـر
علاء جمال سلامة
رئيس وحدة النشر والتوزيع
المنظمة العربية للتنمية الإدارية

هيئة التحرير

الأستاذ الدكتور/ رفعت الفاعوري
أستاذ الإدارة العامة
رئيس جامعة اليـرموك
المملكة الأردنية الهاشمية

الأستاذ الدكتور/ أحمد مداوس اليامي
أستاذ الإدارة العامة
كلية إدارة الأعمال - جامعة الملك سعود
المملكة العربية السعودية

الأستاذ الدكتور/ بسمان الفيصل
مستشار
المنظمة العربية للتنمية الإدارية
جمهورية العراق

الأستاذ الدكتور/ حسيـن عيسـى
عضو مجلس النواب المصري
ورئيس جامعة عيـن شمس السابق
جمهورية مصر العربية

الأستاذ الدكتور/ عبد المنعم أحمد التهامي
أستاذ التمويل والاستثمار
كلية التجارة وإدارة الأعمال
جامعـة حلـوان
جمهورية مصر العربية

الأستاذ الدكتور/ سميـر محمد عبد الوهاب
أستاذ الإدارة العامة
مديـر وحدة دعم سياسات اللامركزية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة
جمهورية مصر العربية

الأستاذ الدكتور/ محمود حامد عبد الرازق
أستاذ الاقتصاد
عميد كلية التجارة - جامعة جنوب الوادي
جمهورية مصر العربية

الأستاذ الدكتور/ ماضي بلقاسم
عميد كلية العلوم الاقتصادية والتسير
جامعة باجي مختار عنابة
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

سكرتيـر التحريـر: عبد الرءوف سميـر

سياسات ومعايير النشر
في المجلة العربية للإدارة

سياسات النشر

المجلة العربية للإدارة، هي مجلة إقليمية علمية مُحكَّمة متخصصة في ميادين الإدارة، بما في ذلك التنمية الإدارية والإصلاح الإداري والحقول المرتبطة بها (صدر العدد الأول منها في عام 1977). تهدف المجلة إلى تنمية آفاق علمية جديدة للإدارة العربية، وتبادل المعرفة العلمية، وتعزيز وإبراز الاتجاهات الحديثة في الإدارة وتطبيقاتها، وإثراء تجاربها المعاصرة في المنطقة العربية. ويشمل الجمهور الموجهة له المجلة: أعضاء هيئات التدريس، والباحثين بالجامعات، ومراكز البحوث، ومؤسسات التنمية الإدارية، وخبراء ومستشاري الإدارة والتنمية الإدارية، والقيادات الإدارية العاملة في ميادين الإدارة في القطاع الحكومي، وقطاع الأعمال العام والخاص والمنظمات غير الحكومية.

وتتخذ البحوث والمقالات العلمية التي تنشرها المجلة واحدة من الصور التالية:

1- بحوث تجريبية Empirical تعتمد على بيانات مستقاة من واقع ميداني Field، أو تجريبي Experimental.

2- تحليل وتقييم مفاهيم أو أساليب وطرائق إدارية مستحدثة، مع بيان دلالاتها وآفاق وإمكانيات تطبيقها في العالم العربي.

3- تقييم ممارسات أو تجارب تطبيقية أو دراسة حالات عملية، باستخدام أساليب وأدوات المنهج العلمي، مع بيان الدلالات والدروس المستفادة منها.

4- دراسات مقارنة لقضايا إدارية داخل الوطن العربي، أو بينه وبين مناطق أخرى من العالم.

5- تحليل وتقييم للأدبيات البحثية المعاصرة في الإدارة والتنمية الإدارية والإصلاح الإداري، واستخلاص دلالاتها واتجاهاتها، بما يفيد في تطوير البحوث والممارسات الإدارية والأوضاع المؤسسية في المنطقة العربية.

6- تطوير بناء نماذج/ أو أطر نظرية تسهم في فهم واقع الإدارة العربية مع بيان الدلالات التطبيقية والعملية لهذه النماذج أو الأطر.

7- دراسة لقضايا منهجية في مناهج وأساليب وطرائق البحث الإداري، مع التطبيق على واقع الإدارة العربية.

كذلك، تسمح سياسات النشر في المجلة بنشر موضوعات قصيرة تأخذ صورة: تعليقات أو ملاحظات علمية على بحوث ودراسات سبق نشرها في المجلة. أو تلخيص وتقييم لإسهامات قدمت في مؤتمر أو ندوة علمية عقدت داخل الوطن العربي أو خارجه. أو عرض تحليلي تقييمي لكتب جديدة عربية أو عالمية. أو ملخصات لرسائل علمية (ماجستير - دكتوراه)، تم مناقشتها وإجازتها.

التقدم ببحوث أو مقالات للنشر

تقبل البحوث المقدمة باللغات العربية أو الإنجليزية فقط. وترسل بالبريد الإلكتروني: asalama@arado.org، باسم «رئيس تحرير المجلة العربية للإدارة» المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أو بالبريد العادي على العنوان: ص.ب 2692 بريد الحرية - الرمز البريدي 11736 - مصر الجديدة - القاهرة، مصر. أو بمقر المنظمة: 2 (أ) شارع الحجاز – روكسي، مصر الجديدة – القاهرة – جمهورية مصر العربية.

ويُرفق مع البحث إقرارًا موقعًا من المؤلف بأن البحث المقدم للنشر لم يُنشر من قبل، وأنه لن يتم تقديمه إلى أية جهة أخرى لحين انتهاء إجراءات التحكيم، أو انتهاء المدة القصوى (ثلاثة أشهر) المقررة لإعلام مؤلف البحث بنتيجة التحكيم وقرار رئيس التحرير.

الاشتراطات الشكلية للبحوث والمقالات المقدمة للنشر

ينبغي الالتزام بالاشتراطات الشكلية التالية في إعداد البحوث والدراسات المقدمة للنشر:

1- **هيكل البحث**، ينبغي أن يحتوي البحث على ما يلي: صفحة غلاف، تتضمن عنوان البحث، واسم المؤلف، ووظيفته، والمؤسسة التي ينتمي إليها، وعنوانه، والهاتف، والبريد الإلكتروني، باللغتين العربية والإنجليزية. وملخص للبحث، باللغتين العربية والإنجليزية، فيما لا يتجاوز صفحة واحدة فقط لكل ملخص (250 كلمة). و**صلب البحث** ويشمل: مقدمة تُعرِّف بمحور البحث أو مشكلته وأهدافه. وعرض تقييمي للأدبيات وحصيلة المعرفة العلمية المرتبطة بالبحث. والفروض أو المحاور أو التساؤلات. وحدود البحث. و**منهج البحث** ويشمل بالنسبة للبحوث التجريبية، المتغيرات، وحجم العينة وتكوينها وتصميمها وطريقة اختيار مفرداتها، والمقاييس المستخدمة وخصائصها، ووسائل جمع البيانات، وأساليب التحليل الإحصائي للبيانات. أما بالنسبة للبحوث النظرية أو التي تقيم أدبيات بحثية والبحوث غير التجريبية عمومًا، فينبغي إيضاح الركائز المنهجية أو التحليلية المستخدمة، والمصادر التي اعتمد عليها الباحث، وأدوات التقييم أو المقارنة أو التحليل. و**النتائج والمؤشرات** المستخلصة أو حصيلة التقييم أو التحليل أو المقارنة، مع مقابلتها بنتائج بحوث سابقة وتقييم دلالاتها النظرية والتطبيقية. و**الهوامش**: المراجع (المستخدمة والمذكورة في المتن فقط). و**الملاحق** في أضيق الحدود. و**حجم البحث**: ينبغي ألا يزيد عدد الصفحات (بما في ذلك المراجع والملاحق) عن 25 صفحة.

2- **مواصفات الطباعة:** الخط Sakkal Majalla بحجم 14، الهوامش (4 سم) في أعلى وأسفل الصفحة وعلى جانبيها، وفيما يخص **طباعة الجداول والأشكال:** يأخذ كل جدول أو شكل رقم مسلسل، وعنوانًا يعكس مضمونه، على أن يُطبع رقم الجدول وعنوانه أعلى الجدول، ويُطبع رقم الشكل وعنوانه أسفل الشكل. ويُشار في الأسفل إلى مصدر الشكل أو الجدول.

3- **المراجع في المتن:** يُشار إلى جميع المراجع – عربية وأجنبية – في متن البحث بالإشارة إلى اسم المؤلف الأخير (العائلة)، وسنة النشر بين قوسين. مثلاً: (العلاق، 1983) (عابدين؛ وحبيب، 1987) (Marshall, 1984) (Hansen & Messier, 1986). أما إذا كان هناك أكثر من مؤلفين أثنين للبحث الواحد، فيشار إليهم هكذا: (محجوب وآخرون، 1983) و(Kaufman et al., 1986).

وإذا كان هناك مصدران (أو أكثر) يتم الإشارة إليهما: (القطان، 1987؛ التويجري، 1988) و(Ferris & Porac, 1984; Locke, 1989). وفي حالات الاقتباس يُشار للصفحة أو للصفحات المقتبس منها (العلاق، 1983:50) و(Marshall, 1984: 50--53).

- **قائمة المراجع:** تدرج قائمة للمراجع في نهاية البحث مرتبة هجائيًا حسب اسم المؤلف (العائلة) أو الهيئة، أو عنوان المرجع إن لم يكن هناك اسم مؤلف. ويجب آلا تحوي القائمة أي مرجع لم تتم الإشارة إليه ضمن البحث. ويجب أن يتم استكمال جميع البيانات الببليوجرافية لكل مرجع (عنوان المقال أو الكتاب، سنة النشر، مكان النشر، اسم المؤلف، وبيانات الدوريات من حيث (العدد، المجلد، الصفحات، وهكذا...)، ويتم ترتيب بيانات كل مرجع بالطريقة التالية:

كتاب
زايد، عادل محمد. (2017). ***مدخل مؤسسي لإدارة الأداء التنظيمي***. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

فصل من كتاب
عيسى، سوار الذهب أحمد. (1987). «العوامل المؤثرة على إنتاجية العمل»، في: ***واقع معدلات إنتاجية العمل ووسائل تطويرها***. المنامة، البحرين: مجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية. ص ص: 11-29.

دوريات
الفهداوي، فهمي خليفة صالح. (2009). «إدارة الجودة الشاملة في الجامعة: اختبار معرفي مزدوج بين النظرية والتطبيق». ***المجلة العربية للإدارة***، ع 2، مج 29. ص ص 27-66. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

أوراق مؤتمرات وندوات
باطويح، محمد عمر. (2002). «البحث العلمي الجامعي ودوره في تنمية الموارد الاقتصادية». ورقة مقدمة إلى: ***المؤتمر العربي الثاني للبحوث الإدارية والنشر***، (2-3 أبريل). الشارقة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص 310.

مواقع إلكترونية
النسور، إياد عبدالفتاح. (2018). درجة تضمين المرأة في القرار الشرائي للعائلة السعودية ، المجلة العربية للإدارة، ع4، مج 38، تاريخ دخول الموقع: 2019/2/28 /***http://www.arado.org/AJA***.

وفيما يخص **هوامش الصفحات**، فلا يدرج بها مراجع، وإنما تخصص لأي ملاحظات أو شروحات إضافية، وفي أدنى حد لها.

تحكيم البحوث والمقالات المقدمة للنشر

تشمل معايير التقييم النظر في قيمة البحوث المقدمة للنشر من حيث مدى أصالتها، والإسهام الذي تقدمه علميًا وتطبيقيًا. ومنهج وأسلوب ونتائج البحث. والأمانة العلمية وأعراف التوثيق الببليوجرافي. وسلامة اللغة وأسلوب العرض المتبع. ويتم ذلك من قبل أساتذة متخصصين ممن لهم رصيد متميز من الإنتاج البحثي والعلمي. وتخضع البحوث والمقالات المقدمة للنشر للإجراءات التالية بالترتيب:

1- فحص وتقييم أولي بمعرفة هيئة التحرير.
2- تقييم سري بواسطة ثلاثة محكمين للبحوث التي اجتازت الفحص والتقييم الأولي.
3- تقرير صلاحية البحوث والدراسات في ضوء تقارير المحكمين وهيئة التحرير.
4- إرسال تقارير المُحكمين للمؤلف (إعلامه بنتيجة التحكيم وقرار هيئة التحرير خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ تسلم البحث).
5- في حال قبول البحث للنشر، يتم إعلام المؤلف بتاريخ وموعد النشر ويتم إهداؤه نسخة من المجلة التي نُشر فيها بحثه.

وتتدرج قرارات هيئة التحرير بشأن البحث المقدم للنشر تحت واحد من البدائل التالي: قبول نشر غير مشروط؛ أو قبول نشر مبدئي مشروط بإجراء تعديلات شكلية أو موضوعية؛ أو طلب إجراء تعديلات جوهرية مع إعادة التقدم بالبحث؛ أو رفض نشر.

حقوق النشر: تحتفظ «المجلة العربية للإدارة» بحقوق النشر لجميع الأبحاث المنشورة فيها، وتُعتبر المجلة هي المالك الوحيد للبحث بعد نشره. ولها الحق في إعادة إخراجه وإصداره في شكل مطبوع أو إلكتروني، ولها الحق وحدها (أو من توكله) في إدراجه على المواقع الإلكترونية.

محتويات العدد

بحوث مُحكمة باللغة العربية

3 تقدير أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في مصر: دراسة قياسية
د. وائل فوزي عبد الباسط

شهد العالم منذ بداية القرن العشرين زيادة في دور وأهمية رأس المال البشري مقارنة برأس المال المادي والذي كان من أهم نتائجه تسارع في التقدم التكنولوجي والثورة المعرفية والمعلوماتية في كافة النواحي الاقتصادية، وكان نتيجة ذلك التوجه للاهتمام بالاستثمار في رأس المال البشري من خلال الإنفاق على التعليم والتدريب والصحة بهدف زيادة الإنتاجية ومن ثم زيادة النمو الاقتصادي في الدولة.

17 الرضا الوظيفي للموظفين الإداريين بإدارة حلوان التعليمية بمحافظة القاهرة وعلاقته برضا العملاء
د. سلوى محمد على قطب

هدف البحث إلى الكشف عن درجة رضا كلا من: الموظفين الإداريين بإدارة حلوان التعليمية، والعملاء من الجمهور المتعاملين معهم (مدرسين، أولياء أمور، موجهين، مديرين). وهدف أيضًا إلى التعرف عما إذا كانت هناك علاقة دالة بين كلا من الرضا الوظيفي للموظفين الإداريين ورضا العملاء المتعاملين معهم. ومن أهدافه كذلك معرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الرضا الوظيفي ترجع لبعض المتغيرات الديموغرافية (المؤهل الدراسي، المسمى الوظيفي، مدة الخدمة، العمر) أم لا. وأظهرت نتائج الدراسة التالي: - درجة الرضا الوظيفي، وكذلك رضا العملاء كانت بشكل عام متوسطة. - وجود علاقة قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01) بين كلا من الرضا الوظيفي ورضا العملاء. - وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في درجة الرضا الوظيفي ترجع للمتغيرات الآتية (المؤهل الدراسي، المسمى الوظيفي، مدة الخدمة) ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الرضا الوظيفي ترجع لمتغير (العمر).

37 الحكم الرشيد في الأردن: الواقع والتطلعات
د. محمد سليمان حسن الرفاعي

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الحكم الرشيد في الأردن، وقد اعتمدت الدراسة على مؤشر الحوكمة العالمي(WGI) الذي أصدره البنك الدولي عام 1996، ويتكون من ستة مؤشرات فرعية هي: مكافحة الفساد، وفعالية الحكومة، والاستقرار السياسي وغياب العنف، وجودة التشريعات، وسيادة القانون، والمشاركة والمساءلة. وشملت الدراسة الفترة الزمنية 2014-1996. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: ترتيب الأردن في مؤشرات: سيادة القانون، وفعالية الحوكمة، ومكافحة الفساد، وجودة التشريعات كانت أعلى من المتوسط، حيث تراوحت بين (53.2%-69.7%)، بينما كان دون المتوسط في مؤشرات: الاستقرار السياسي وغياب العنف، والمشاركة والمساءلة، وتراوحت بين (46.2% -23.2%). كما أظهرت نتائج الدراسة أن الأردن تقدمت بشكل إيجابي خلال فترة الدراسة بمؤشرات: مكافحة الفساد وجودة التشريعات وسيادة القانون، في حين تراجعت بشكل سلبي في مؤشرات: فعالية الحكومة، والاستقرار السياسي، والمشاركة والمساءلة. وأوصت الدراسة بجملة من التوصيات من أهمها: وضع نظام لمساءلة ومراقبة أداء المسؤولين الحكوميين في حال استغلال المنصب العام وتحقيق مكاسب شخصية أو في حال الفشل في إدارة المؤسسات وهدر الأموال العامة، ووضع استراتيجية واضحة وقابلة للتنفيذ للحد من الترهل الإداري والقضاء على البيروقراطية في القطاع العام، وضرورة منح الحكومات الفترة الزمنية اللازمة لتنفيذ برامجها لضمان استقرار السياسات العامة، وأخيرًا صياغة قانون انتخاب عصري يلبي طموحات المواطنين لتعزيز المسيرة الديمقراطية وضمان المشاركة الواسعة في الانتخابات.

53 القيم التنظيمية وعلاقتها بالتسرب الوظيفي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريب بمعهد الإدارة العامة
لطيفة بنت براهيم الجابر

هدفت الدراسة إلى تحديد القيم التنظيمية وعلاقتها بالتسرب الوظيفي بمعهد الإدارة العامة في مركزه الرئيس بالرياض، وفرعيه بجدة والدمام. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: توافر القيم التنظيمية بشكل كبير في معهد الإدارة العامة، ووجود علاقة سلبية ضعيفة غير دالة إحصائيًا بين أبعاد القيم التنظيمية والاتجاه نحو التسرب الوظيفي، ماعدا بعد العدالة. وعلى ضوء تلك النتائج توصلت الدراسة إلى توصيات من أهمها: الاهتمام بأبعاد القيم التنظيمية وتعزيزها من خلال تصميم برنامج تدريبي متكامل لفهم واستيعاب القيم، أو من خلال الأنشطة الاجتماعية التي تقام في المعهد، مثل الاحتفالات بأنواعها، والعمل على توفير معايير واضحة لربط المكافآت والحوافز بالأداء في معهد الإدارة العامة. وضرورة وعي قيادات المعهد الادارية بالقيم التنظيمية، والعمل على تعزيز قيمة العدالة لتأثيرها على الاتجاه نحو التسرب، وذلك من خلال تهيئة بيئة تنظيمية إيجابية، والتوازن بين التكليفات الإدارية والتدريبية لعضو هيئة التدريب. بالإضافة إلى استخدام أساليب التعلم التنظيمي في ترسيخ القيم الإيجابية، والتي تساهم في توثيق العلاقة بين العاملين في المعهد، وضمان بقائهم واستمراريتهم.

79 أثر التمكين الإداري في تحسين الأداء التنظيمي: دراسة حالة لشركة الاتصالات الأردنية «أورانج»
د. محمد عمر الزعبي
د. أحمد صالح الهزايمة

هدفت الدراسة إلى بيان أثر وأهمية التمكين الإداري والمتمثل في (تفويض الصلاحيات، والتدريب، وطرق الاتصال، والمشاركة بالمعلومات) في تحسين أداء العاملين لدى شركة الاتصالات الأردنية، وفيما إذا كان هناك أي أثر ذي دلالة إحصائية في مستوى أداء العاملين يعزا للمتغيرات الشخصية والوظيفية (النوع، والعمر، وسنوات الخبرة، والمستوى التعليمي، والحالة الاجتماعية)، وذلك خلال العام 2016. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج بحثية كان أهمها: 1- جميع المتغيرات أظهرت وجود أثر معنوي بمستوى مرتفع وإيجابي على مستوى الأداء التنظيمي للعاملين، وجاء متغير المشاركة بالمعلومات بالمرتبة الأولى، ومتغير تفويض الصلاحيات بالمرتبة الأخيرة. 2- وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية بين العوامل الشخصية والوظيفية المتمثلة في (العمر، المستوى التعليمي، والحالة الاجتماعية) وبين الأداء التنظيمي، وعدم وجود ذلك الأثر بالنسبة لمتغير النوع وسنوات الخبرة.

93 الإفصاح الاختياري و أثره على تكلفة رأس المال في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي
فاتن أمين النعيمي

هدفت هذه الدراسة إلى بناء نموذج مفاهيمي يتناول هيكل الملكية كعامل وسيط يؤثر على العلاقة بين هيكل رأس المال والأداء المالي وفحصه بالتطبيق على جميع المصارف المدرجة في السوق المالي السعودي والبالغ عددها (12) مصرفًا للفترة من 2010 إلى 2015. وباستخدام تحليل الانحدار المتعدد، خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها: أن المصارف المبحوثة تميل إلى استخدام أموال الملكية في تمويل أنشطتها، إذ بلغ متوسط نسبة المديونية فيها (23.4%). كما أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي لهيكل رأس المال على كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية كمؤشرين للأداء المالي للمصارف محل الدراسة، وتبين أيضًا بأن تركز الملكية أثر بشكل إيجابي على العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، أما ملكية الأفراد أثرت بشكل سلبي على كلا مؤشري الأداء المالي المستخدمين. كما أظهرت النتائج وجود أثر لهيكل الملكية كعامل وسيط على العلاقة بين هيكل رأس المال والأداء المالي في المصارف المبحوثة، بحيث إن أثر هيكل رأس المال على الأداء المالي قد تأثر إيجابًا وسلبًا في حالة وجود هيكل الملكية كعامل وسيط في العلاقة. وأخيرًا، فقد خلصت الدراسة إلى جملة من التوصيات، كان أبرزها ضرورة تحقيق المصارف السعودية المدرجة في السوق المالي السعودي توازن في هيكل الملكية يضمن درجة مناسبة من الرقابة على أداء المديرين وقراراتهم خاصةً فيما يتعلق بمستويات نسب المديونية والذي يساهم في تحسين مستويات الأداء المالي لديها.

107 أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في جودة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين السودانيين: دراسة ميدانية

د. عمر السر الحسن محمد
د. محمد أبكر أحمد محمد

هدفت الدراسة إلى قياس أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في جودة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين السودانيين، من خلال معرفة وقع الاهتمام بها، وبيان أثر القياس والإفصاح المحاسبي وفقًا لأساس القيمة العادلة في جودة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين السودانيين. اختبرت الدراسة واقع الإتمام بتطبيق محاسبة القيمة العادلة في بيئة الأعمال السودانية. وقياس أثر القياس والإفصاح المحاسبي وفقًا للقيمة العادلة في جودة التقارير المالية، إضافة إلى اختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية لإجابات أفراد عينة الدراسة طبقًا للمسمى الوظيفي. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك ضعفًا في واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في السودان خاصة (سوق الخرطوم للأوراق المالية) من وجهة نظر المراجعين السودانيين، إضافة إلى أنه يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة من خلال (القياس والإفصاح المحاسبي وفقًا لأساس القيمة العادلة) في جودة التقارير المالية، وهناك فروق ذات دلالة إحصائية لإجابات أفراد عينة الدراسة طبقًا للمسمى الوظيفي. وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الاهتمام بتطبيق محاسبة القيمة العادلة من قبل سوق الخرطوم للأوراق المالية. والعمل على قياس الأصول والالتزامات في فترات متقاربة منتظمة في منظمات الأعمال السودانية وفقًا للقيمة العادلة ونسبةً لمشكلات ارتفاع معدلات التضخم في السودان.

123 تأثير إدارة التنوع والاحتواء العالي في أنظمة العمل عالية الأداء: دراسة ميدانية في شركة نفط ميسان

د. رشا مهدي الخفاجي

هدفت هذه الدراسة إلى بناء نموذج مفاهيمي يتناول هيكل الملكية كعامل وسيط يؤثر على العلاقة بين هيكل رأس المال والأداء المالي وفحصه بالتطبيق على جميع المصارف المدرجة في السوق المالي السعودي والبالغ عددها (12) مصرفًا للفترة من 2010 إلى 2015. وباستخدام تحليل الانحدار المتعدد، خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها: أن المصارف المبحوثة تميل إلى استخدام أموال الملكية في تمويل أنشطتها، إذ بلغ متوسط نسبة المديونية فيها (23.4%). كما أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي لهيكل رأس المال على كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية كمؤشرين للأداء المالي للمصارف محل الدراسة، وتبين أيضًا بأن تركز الملكية أثر بشكل إيجابي على العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، أما ملكية الأفراد أثرت بشكل سلبي على كلا مؤشري الأداء المالي المستخدمين. كما أظهرت النتائج وجود أثر لهيكل الملكية كعامل وسيط على العلاقة بين هيكل رأس المال والأداء المالي في المصارف المبحوثة، بحيث إن أثر هيكل رأس المال على الأداء المالي قد تأثر إيجابًا وسلبًا في حالة وجود هيكل الملكية كعامل وسيط في العلاقة. وأخيرًا، فقد خلصت الدراسة إلى جملة من التوصيات، كان أبرزها ضرورة تحقيق المصارف السعودية المدرجة في السوق المالي السعودي توازن في هيكل الملكية يضمن درجة مناسبة من الرقابة على أداء المديرين وقراراتهم خاصةً فيما يتعلق بمستويات نسب المديونية والذي يساهم في تحسين مستويات الأداء المالي لديها.

143 النزاهة السلوكية و انعكاسها في القيادة المتواضعة: دراسة استطلاعية لآراء عينة من أساتذة كلية الإمام الكاظم «أقسام بابل»

د. عصام عليوي صاحب العبيدي

يهدف البحث الحالي إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين النزاهة التنظيمية والقيادة المتواضعة، وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين النزاهة التنظيمية والقيادة المتواضعة. وكذلك وجود تأثير موجب ومعنوي للنزاهة التنظيمية في القيادة المتواضعة. وعلى هذا الأساس تم وضع عدد من التوصيات، أهمها ضرورة تحفيز أساتذة كلية الإمام الكاظم- أقسام بابل- على امتلاك المهارات والقابليات والقدرات السلوكية لتحقيق أهداف الكلية. مع ضرورة تشجيعهم لتبني منهج النزاهة التنظيمية الذي يؤدي إلى وضع أسس تمكنهم من فعل الأشياء الصحيحة في الأوقات المناسبة.

161 دور سياسة الترقية والنقل في رفع كفاءة أداء العاملين: دراسة حالة في جامعة دنقلا بجمهورية السودان
د. مدثر حسن سالم عزالدين
د. أمير محمد على المؤمن

هدفت الدراسة إلى لتعرف على دور وجود سياسة محددة للترقية والنقل في رفع كفاءة أداء العاملين بجامعة دنقلا بجمهورية السودان، وقد أكدت الدراسة وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع (كفاءة أداء العاملين)، والمتغيرين المستقلين (وجود سياسة محددة للترقية ووجود سياسة محددة للنقل)، فقد بلغت قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار (17.13)، وبمستوى معنوية (0.001)، وتبين أن هناك ارتباطًا طرديًا بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.79)، وقيمة معامل الانحدار (1.10)، كما تأكد وجود تأثير للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، فقد بلغ معامل التحديد 62%. وأوصت الدراسة بضرورة التزام الجامعة بوضع سياسة محددة لترقية ونقل العاملين، والاهتمام بمعالجة الآثار السالبة والتظلمات الناجمة جراء تطبيق تلك السياسة، وربط سياسات الترقية والنقل بتخطيط المسار الوظيفي.

177 محددات وضوابط السلطة التقديرية في اتخاذ القرارات الإدارية ودور القضاء في الرقابة عليها
د. غزيل سعد العيسى

يهدف هذا البحث إلى بيان محددات وضوابط السلطة التقديرية للإدارة ودور القضاء الإداري في الرقابة عليها. وتوصل البحث إلى النتائج التالية: - من الصعب تنظيم الإدارة تفصيلاً بقواعد القانون في ظل تعدد وتنوع الحالات والمواقف الإدارية وتغيرها المستمر وفقًا لما يحيط بالعمل من تغيرات وتطورات ضمن بيئة العمل الداخلية أو بيئته الخارجية. وبذلك فإن المشرع لا يكون على صواب إذا حاول مواجهة كل المواقف مقدمًا، وإنما يجب عليه أن يخول الإدارة القدرة على التدخل حين تضطرها الظروف. ومن ثم، فإنه لضمان حُسن سير العمل في الأجهزة الحكومية، يلزمها نوعان من السلطة: السلطة المقيدة والسلطة التقديرية. - السلطة التقديرية للإدارة سلطة قانونية، وعندما تباشر الإدارة سلطتها التقديرية في تطبيق القانون، فإنها لا تستمد هذه السلطة من ذاتها، وإنما تستمدها من القاعدة القانونية المرنة التي تقوم بتطبيقها. - السلطة التقديرية لا تعني بحال السلطة المطلقة، وإنما حدد لها القضاء الإداري مجالاتها، وقنن ضوابطها التي يفترض ألا تتجاوزها، بما يضمن استخدامها في نطاق المشروعية والمصلحة العامة، ضمن ضوابط محددة تكفل عدم إساءة استخدام السلطة من قبل الجهة الإدارية. - إن السلطة- سواء أكانت مقيدة أم تقديرية- ليست سوى وسيلة لتطبيق القانون، ومن ثم فإن الرقابة القضائية على الإدارة حتمية في ممارستها لسلطتها، سواء أكانت مقيدة أم تقديرية.

193 معوقات الاستثمار الخاص في الاقتصاد الفلسطيني: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية
أ. د. ماجد حسني صبيح
د. عودة الله بدوي مشارقة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم معوّقات الاستثمار الخاص قي الاقتصاد الفلسطيني، في كل من المجال السياسي، والاقتصادي، والقانوني، والقضائي. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها: أولًا: محور المعوقات السياسية: العبارة التي حصلت على أعلى درجة موافقة في محور المعوقات السياسية كانت (الحصار الإسرائيلي) بنسبة بلغت 94.8%، تليها سيطرة اسرائيل على المعابر والحدود الخارجية الفلسطينية بنسبة 92.3%. ثانيًا: محور المعوقات الاقتصادية: العبارة التي حصلت على أعلى درجة موافقة في محور المعوّقات الاقتصادية كانت (تحكم الاحتلال الإسرائيلي في إجراءات الاستيراد والتصدير) بنسبة موافقة بلغت 92.3%، تليها تبعات اتفاقية باريس الاقتصادية بنسبة 89.0%. ثالثًا: محور المعوقات القانونية والقضائية: العبارة التي حصلت على أعلى درجة موافقة في هذا المحور كانت (ازدواجية التشريعات والقوانين بين الضفة الغربية وقطاع غزة) بنسبة بلغت 88.4%، وتعطل عمل المجلس التشريعي بنسبة 83.9%، ثم طول فترة التقاضي في النزاعات التجارية والمالية بنسبة 80.6%. رابعًا: محور معوّقات الإدارة العامة: كانت العبارتان اللتان حصلتا على أعلى درجة موافقة هن (بُطئ إجراءات الحكومة في سداد مستحقات القطاع الخاص، وضعف القدرة على إيجاد منافذ تسويقية خارجية) بنسبة موافقة بلغت 83.2% لكل منهما. أوصت الدراسة بعدد من السياسيات والإجراءات التي قد تساعد في تحسين بيئة الاستثمار الخاص في الاقتصاد الفلسطيني.

211 العلاقة بين نمط القيادة التحويلية للمديرين والابتكار والأداء في الشركات الصغيرة والمتوسطة

محمد على محمد جارحي
د. راوية محمد حسن
د. وسام محمود خضر

يهدف البحث الحالي لدراسة أثر نمط القيادة التحويلية على تحسين كل من الابتكار في العمليات والأداء الابتكاري، سواء بالطريق المباشر، أو باستخدام الثقافة الابتكارية كمتغير وسيط تفاعلي في تلك العلاقات. وذلك بالتطبيق على عينة من شركات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة صغيرة ومتوسطة الحجم. استخدم البحث أسلوب المعادلة الهيكلية لتحديد المسار الأفضل للعلاقة بين المتغيرات. ولم تؤيد نتائج البحث الفرضين الأول والثاني الخاصين بالتأثير المباشر للقيادة التحويلية على كل من الأداء الابتكاري والابتكار في العمليات على التوالي. إلا أن النتائج قد أيدت الفرضين الثالث والرابع للبحث، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين القيادة التحويلية وكل من الابتكار في العمليات والأداء الابتكاري في ظل الثقافة الابتكارية كمتغير وسيط تفاعلي في تلك العلاقات.

225 استراتيجيات اتصالات الأزمات الناجمة عن عيوب المنتجات عبر شبكات التواصل الاجتماعي: دارسة حالة على شركتي «سامسونج و أبل»

أ. د. شيماء السيد سالم
د. دينا الخطاط

هدفت هذه الدراسة إلى بناء نموذج مفاهيمي يتناول هيكل الملكية كعامل وسيط يؤثر على العلاقة بين هيكل رأس المال والأداء المالي وفحصه بالتطبيق على جميع المصارف المدرجة في السوق المالي السعودي والبالغ عددها (12) مصرفًا للفترة من 2010 إلى 2015. وباستخدام تحليل الانحدار المتعدد، خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها: أن المصارف المبحوثة تميل إلى استخدام أموال الملكية في تمويل أنشطتها، إذ بلغ متوسط نسبة المديونية فيها (23.4%). كما أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي لهيكل رأس المال على كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية كمؤشرين للأداء المالي للمصارف محل الدراسة، وتبين أيضًا بأن تركز الملكية أثر بشكل إيجابي على العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، أما ملكية الأفراد أثرت بشكل سلبي على كلا مؤشري الأداء المالي المستخدمين. كما أظهرت النتائج وجود أثر لهيكل الملكية كعامل وسيط على العلاقة بين هيكل رأس المال والأداء المالي في المصارف المبحوثة، بحيث إن أثر هيكل رأس المال على الأداء المالي قد تأثر إيجابًا وسلبًا في حالة وجود هيكل الملكية كعامل وسيط في العلاقة. وأخيرًا، فقد خلصت الدراسة إلى جملة من التوصيات، كان أبرزها ضرورة تحقيق المصارف السعودية المدرجة في السوق المالي السعودي توازن في هيكل الملكية يضمن درجة مناسبة من الرقابة على أداء المديرين وقراراتهم خاصةً فيما يتعلق بمستويات نسب المديونية والذي يساهم في تحسين مستويات الأداء المالي لديها.

237 الدعم التنظيمي وعلاقته بالعدالة التنظيمية والالتزام التنظيمي: دراسة تطبيقية على الأطباء العاملين في بعض المستشفيات الحكومية في مدينة الرياض

د. علي ضبيان الرشيدي

هدف البحث إلى تحديد مستويات الدعم التنظيمي والعدالة التنظيمية والالتزام التنظيمي والتعرّف على علاقة الدعم التنظيمي بالعدالة التنظيمية، وعلاقته بالالتزام التنظيمي، وكذلك العلاقة بين العدالة التنظيمية والالتزام التنظيمي، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الدعم التنظيمي والعدالة التنظيمية، وعن وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الدعم التنظيمي والالتزام التنظيمي، وقد أظهرت النتائج وجود أثر دال إحصائيًا لاختلاف استجابات أفراد عينة البحث حول جميع محاور البحث باختلاف مُتغير عدد سنوات الخبرة لصالح من (10) سنوات فأكثر، مقابل أقل من (10) سنوات. أما أهم التوصيات فتمثّلت في ضرورة الاهتمام بالسياسات الإدارية المُتبعة لتواكب تطلعات وأهداف العاملين وتكون مبنية على أسس علمية وفنية ومُشاركة العاملين في وضع السياسات التي تتعلق بتطوير الخدمات الطبية لتحسين الأداء وتحقيق الالتزام التنظيمي. ومن الضروري العمل على وضع رؤية استراتيجية للتدريب لكافة التخصصات الطبية، وتخصيص موارد داعمة للتدريب وتحديد الاحتياجات الفعلية لهذه التخصصات.

245 فعالية التخطيط الاستراتيجي في تحسين أداء المؤسسات الصناعية دراسة حالة مجمع عموري - بسكرة (الجزائر)

د. أحمد بن خليفة
فادية عموري
رمزي العباسي

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اتجاهات العاملين في مجمع عموري بسكرة نحو مستوى التخطيط الاستراتيجي السائد والتعرف أيضًا على مستوى أداء المجمع محل الدراسة، هذا بإضافة إلى معرفة أثر التخطيط الاستراتيجي بأبعاده المختلفة في أداء مجمع عموري بسكرة، وخلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن مستوى التخطيط الاستراتيجي السائد في مجمع عموري بسكرة جاء متوسطا، كما كان مستوى أداء المجمع جاء مرتفعا، وتبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتخطيط الاستراتيجي للمتغيرات المستقلة المتمثلة في: (التهيئة والاعداد، وضع الخطة الاستراتيجية، وتنفيذ الاستراتيجية) في أداء مجمع عموري، وعدم وجود أثر لبعد تحليل الوضع الراهن في أداء مجمع عموري، حيث فسرت التخطيط الاستراتيجي (49.2%) من التغيرات الحاصلة في مستوى أداء المجمع وذلك في الاعتماد على قيمة معامل التحديد R2. وتوصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات أهمها: أن يقوم المجمع بتحديد مؤشرات الأداء الخاصة به وقياسه من وقت إلى آخر لتحديد درجة أداء الفعلي ومقارنته بالأداء الذي حققه في الفترة السابقة، وكذلك مقارنته بأداء المؤسسات الأخرى المنافسة، أيضًا العمل على تطوير أنظمة المعلومات الإدارية وتحديثها باستمرار. للمساهمة في توفير البيانات والمعلومات الأساسية لممارسة عملية التخطيط الاستراتيجي بالجودة المناسبة وفي الوقت المناسب، وتطبيق البرامج المساعدة في اتخاذ القرار.

263 الاقتصاد الجزائري: مقاربة نظرية حول معيقات الإصلاحات الاقتصادية

د. قاسمي شاكر
د. عامر هشام
د. بحري بوبكر

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على الوضعية الاقتصادية للجزائر، حيث يقدم جملة من التساؤلات حول قلة فعالية الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها البلاد منذ عقود من الزمن، ويرتكز على فرضية أساسية مفادها وجود علاقة سببية قوية جدا بين فشل الإصلاحات الاقتصادية ووجود نواة مقاومة للإصلاح الاقتصادي متمثلة أساسا فيما يسمى بالدعم المفرط في جميع القطاعات في الجزائر، حيث أن نتيجة البحث تفيد أن نجاح أية عملية إصلاح مرتبط أولا وأخيرًا بتفكيك نواة المقاومة وما يحيط بها من مدارات تغذيها.

ملخصات الرسائل الجامعية

281 تأثير كلاً من الترسيخ الوظيفي والصراع بين العمل والعائلة والالتزام التنظيمي على نية التسرب الوظيفي للممرضات السعوديات

د. ماطره سالم سليم القثامي

عرض كتاب

287 إلكترونية القضاء الإداري بين النظرية والتطبيق

تأليف: د. هشام عبد السيد الصافي محمد بدرالدين

الاقتصـــاد الجزائري:
مقاربة نظرية حول معيقات الإصلاحات الاقتصادية

د. قاسمي شاكـر
أستاذ محاضر قسم –أ

د. عامر هشام
أستاذ محاضر قسم –ب

د. بحري بوبكر
أستاذ محاضر قسم –أ

كلية العلوم الاقتصادية، بجامعة الشاذلي بن جديد- الطارف
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على الوضعية الاقتصادية للجزائر، حيث يقدم جملة من التساؤلات حول قلة فعالية الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها البلاد منذ عقود من الزمن، ويرتكز على فرضية أساسية مفادها وجود علاقة سببية قوية جدا بين فشل الإصلاحات الاقتصادية ووجود نواة مقاومة للإصلاح الاقتصادي متمثلة أساسا فيما يسمى بالدعم المفرط في جميع القطاعات في الجزائر، حيث أن نتيجة البحث تفيد أن نجاح أية عملية إصلاح مرتبط أولا وأخيرًا بتفكيك نواة المقاومة وما يحيط بها من مدارات تغذيها.

الكلمات المفتاحية: *اقتصاد، إصلاحات، الجزائر، نواة، مقاومة، دعم.*

المقدمة

لقد مر الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى غاية اليوم بمراحل عديدة وتغيرات عميقة أصابت هيكله من جهة وبنيته التنظيمية من جهة ثانية، ولقد سعى السياسيون والاقتصاديون جاهدين إلى وضع أسس اقتصاد قوي يكرس استقلالا اقتصاديا كامتداد للاستقلال السياسي المتحصل عليه عقب ثورة تحريرية كبرى في سنة 1962. كانت البداية بانتهاج نموذج اقتصادي اشتراكي مرتكز على جملة من المبادئ والقيم الرنانة والتي لم تلبث أن تآكلت وتلاشت بفعل عدم قدرتها على توليد الثروة من جهة وبسبب تعارضها مع كثير من القواعد والقوانين الطبيعية، كحق التملك، حق تحرك وتنقل رؤوس الأموال....، وهو ما أدى بالقائمين على الاقتصاد الوطني إلى التوجه نحو نمط اقتصادي جديد مرتكز على حرية المبادرة وعلى تشجيع القطاع الخاص في إطار من القيم المرتبطة بالنظام السابق، وعلى رأسها قيم التكافل، قيم تقاسم الثروات، وقيم خدمات المرفق العام المترامي الأطراف.....، ليحل نظام اقتصاد السوق ويصبح النموذج المعتمد في الجزائر، إلا أن هذا النظام الذي جاءت به الظروف الاقتصادية الصعبة في نهاية ثمانينات القرن الماضي وبدايات التسعينات، لم يكن بالمتانة أو القوة المرجوتين، فلا يزال الاقتصاد الجزائري مرتبطا ارتباطا وثيقا بعوائد المحروقات، ولا تتجاوز صادراته خارج ذلك القطاع نسبة 2،5%.

وما يثير انتباه الباحثين في الشأن الاقتصادي الجزائري ليس النمط الاقتصادي المنتهج بقدر ما تتالى على هذا الاقتصاد من إصلاحات وما ضخ فيه من أموال لتطويره وجعله من الاقتصادات المنتجة دونما أن يؤتي ذلك كله أية نتائج تذكر، فإلى ما يعزى فشل الإصلاحات الاقتصادية المتتالية في الجزائر؟ وما سبب مقاومة الإصلاح الاقتصادي في ظل وجود دولة قوية؟

انطلاقا مما سبق، ارتأينا طرح الإشكالية التالي:

* تم استلام البحث في مارس 2019، وقبل للنشر في مايو 2019.
© المنظمة العربية للتنمية الإدارية - جامعة الدول العربية، 2020، ص ص 263- 277، (معرف الوثائق الرقمي): DOI: 10.21608/aja.2019.52803

ما هي معيقات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر؟ وما علاقة فشل الإصلاحات بتنامي ظاهرة الدعم المفرط؟

فرضيات البحث:

للإحاطة بالإشكالية السابقة ارتأينا تقديم جملة من الفرضيات:

- الفرضية الأولى: تطورت البنية الهيكلية والتنظيمية -رسمية وغير رسمية- للاقتصاد الجزائري في إطار من القيم والأعراف المكرسة للحقوق الاجتماعية على حساب الفعالية الاقتصادية.
- الفرضية الثانية: يعتبر الدعم المفرط في جميع المجالات نواة مقاومة لأية عملية إصلاح اقتصادي في الجزائر.
- الفرضية الثالثة: ترتبط فعالية الإصلاحات بمدى القدرة على تفكيك نواة الدعم.
- الفرضية الرابعة: لا يمكن تحييد نواة الدعم إلا بعد استهداف المدارات المحيطة بها والتي توفر لها تغذية مستمرة.

أهمية الموضوع:

تتأتى أهمية الموضوع من كونه يقدم طرحا متميزا يرتكز على نقطتين أساسيتين هما:

- كونه يعالج إشكالية تحييد معيقات عملية الإصلاح الاقتصادي في الجزائر.
- يدفع بفكرة أساسية مفادها وجود نواة مقاومة متمثلة في الدعم المفرط في جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على أربع نقاط أساسية مفادها:

- إعطاء مسح شامل عن وضعية الاقتصاد الوطني.
- توضيح التسلسل الزمني لتكون الاقتصاد الوطني وارتباطه بمنظومة قيمية قديمة موروثة عن النظام الاقتصادي السابق تكرس الدعم.
- تبيان وجود نواة مقاومة للإصلاحات الاقتصادية متمثلة في الدعم المفرط.
- تبيان كيفية تفكيك نواة المقاومة للتمكن من إجراء إصلاحات اقتصادية فعالة.

منهج البحث:

تم إتباع المنهج الوصفي والتحليلي لتبيان أبعاد الموضوع وللربط بشكل واضح بين متغيراته الأساسية والمتمثلة في الاقتصاد الجزائري، الإصلاحات الاقتصادية ونواة المقاومة المتمثلة في الدعم، وهو ما مكن من مقاربة الإشكالية بشكل دقيق وموضوعي، واعتمد الباحثون أيضا على المنهج الاستقرائي والاستنباطي في محاولة منهم تتبع العلاقة السببية بين فشل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وبين وجود نواة مقاومة لتلك الإصلاحات يعتبر الدعم المفرط مركزها ومنبع تأججها.

الدراسات السابقة:

أجريت العديد من الدراسات حول الاقتصاد الجزائري، إلا أنه في حدود علم الباحثين لم تصادف أية دراسة كانت قد ربطت بين فشل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ووجود نواة مقاومة لتلك الإصلاحات، حيث أن نقطة التميز تتمثل في تسليط الضوء على ما يمكن أن يمثل السبب الرئيس في فشل عمليات التطوير الاقتصادي والإصلاح في الجزائر.

حدود الدراسة:

لهذا البحث حدان أساسيان، يتمثل الأول في كونه يقدم مقاربة نظرية معتمدة على مجموعة من التقارير والأدبيات الاقتصادية، وثانيهما يتعلق بكونه يسلم بوجود إرادة إيجابية للإصلاح بالنسبة للقائمين على الشأن الاقتصادي في الجزائر.

1- الاقتصاد الجزائري مسح شامل للوضعية الاقتصادية:

أدى تراجع أسعار النفط في الجزائر في سنة 2014 إلى تغير جملة المعطيات الاقتصادية بشكل كبير، وبالرغم من كون الوضعية الاقتصادية تبدو مستقرة بعد أربع سنوات إلا أن هناك تحديات كبيرة يواجهها الاقتصاد الجزائري اليوم، فبعد التطهير الذي عرفه قطاع المالية العمومية في سنة 2017، لا يزال العجز الميزاني يؤرق السياسيين والاقتصاديين على حد سواء، كما أن مقاومة البطالة لجملة الإجراءات الهادفة إلى التقليل منها زاد من تعقيد الوضعية الاقتصادية من جهة ومن الوضعية الاجتماعية من جهة ثانية، حيث يلاحظ المتتبع للإحصائيات الوطنية أن معدل البطالة ارتفع من 10،5% في سنة 2016 إلى 11،7% في سنة 2017 وهو ما يعكس صعوبات بالغة في عملية تحقيق النمو، بالنسبة لمعدل التضخم فقد عرف تراجعا من 6،4% سنة 2016 إلى 5،6% في سنة 2017 ويربط الخبراء هذا التراجع بالوفرة السلعية التي عرفتها عديد القطاعات نتيجة بعث الكثير من الصناعات الوطنية، أما فيما يتعلق باحتياطات الصرف فقد استقرت عند مستوى 96 مليار دولار مع نهاية سنة 2018، بينما لا زال الدين الخارجي في مستويات جد متدنية (FMI. 2018). إن المتتبع للأرقام المقدمة قد يظن للوهلة الأولى بأن هناك تحسنا اقتصاديا وتطورا في مستويات الأداء الاقتصادي الجزائري إلا أن المتمعن في تقارير خبراء صندوق النقد الدولي يجد بأن هؤلاء يرسمون صورة قاتمة عن مستقبل الاقتصاد الجزائري مستندين إلى جملة من المقاربات والتحليلات التي تنذر بقرب حدوث أزمة اقتصادية خانقة، فما مدى صحة هذه الأطروحات وما مدى صلابة التحاليل المقدمة، ولتبين الأمر سنحاول في هذا المقال عرض أهم ما جاء في تلك التقارير محاولين تقديم تفسيرات قوية عن أسباب تعثر عمليات الإصلاح الاقتصادي التي عرفتها الجزائر منذ ثمانينات القرن الماضي.

يرى خبراء صندوق النقد الدولي بأن الجزائر لطالما اعتمدت على نموذج تنموي مرتكز على محور أساسي متمثل في إعادة توزيع الموارد المتأتية من البترول والغاز على قطاع عمومي ضخم ومترامي الأطراف، وذلك في محاولة لجعل هذا القطاع العمومي محركا دائما لعجلة الاقتصاد باعتباره أحد المتغيرين المقيدين المعروفين في معادلة كينز الشهيرة، واللذين يمكن أن يعول عليهما في بعث تنمية متواصلة جراء تحقيق مستويات نمو ناجمة عن الإنفاق العمومي، حيث تدور جملة من القطاعات البعيدة والقريبة من المحور مما يرفع من درجة المعاملات داخلها ويحرك قطاعات أخرى، ويتضح أيضا أن تركيز الجزائر كان أقل فيما يتعلق باستخدام المتغيرين المتمثلين في الاستهلاك والاستثمار الخاص ومن الواضح أن إدراك الدولة لصعوبة التأثير على هذين المتغيرين جعلها تعول على قطاع وحيد لبعث وتعهد النمو الاقتصادي أولا والتنمية ثانيا.

و اعتمدت الجزائر في مواجهة العجز الميزاني الذي نجم عن تراجع إيراداتها بفعل تراجع أسعار النفط في سنة 2014 على أداتين أساسيتين تمثلت الأولى في تخفيض سعر صرف عملتها على عدة مراحل، مما كبح وارداتها بشكل واضح إلا أن هناك مقاومة بدأت تظهر مع مرور الوقت لهذا النوع من الإجراءات، أما الأداة الثانية فتمثلت في إعادة هيكلة النفقات العمومية لتصبح خاضعة إلى توجهات مركزة على جانب الترشيد والتقليل المتواصل، وهو ما أدى إلى تحكم بسيط في التوازنات الكبرى، والجدول التالي يبين الوضعية الاقتصادية العامة التي عرفتها الجزائر خلال السنوات الأربعة الأخيرة.

الجدول رقم (1)
المؤشرات الاقتصادية الكبرى للاقتصاد الجزائري

Algérie : principaux indicateurs macroéconomiques, 2016–19

Population : 40,4 millions ; 2016 — PIB par habitant : 4.102 dollars (2017)
Quote-part : 1.959,9 millions de DTS — Coefficient de Gini : 0,28 (2015)
Principaux marchés d'exportation : UE
Principales exportations : pétrole et gaz

	2016	2017 Prél.	2018	2019
Production				
Croissance du PIB réel (en %)	3,3	1,6	3,0	2,7
Croissance du PIB hors hydrocarbures (en %)	2,3	2,6	3,4	2,9
Emploi				
Chômage (fin de période, en %)	10,5	12,3	...	...
Prix				
Inflation (moyenne, en %)	6,4	5,6	7,4	7,6
Finances de l'administration centrale (en % du PIB)				
Recettes totales	28,8	32,7	30,6	28,2
Dont : hydrocarbures	9,7	12,5	12,4	11,2
Dépenses totales	42,3	41,5	39,5	33,0
Solde budgétaire global (déficit -)	-13,5	-8,8	-9,0	-4,8
Dette publique brute	20,6	27,0	34,8	39,9
Monnaie et crédit				
Monnaie au sens large (variation en %)	0,8	8,3	11,4	5,0
Crédit à l'économie (variation en %)	9,0	11,8	12,7	7,7
Balance des paiements				
Solde des transactions courantes (en % du PIB)	-16,6	-12,9	-9,7	-10,1
IDE (en % du PIB)	1,0	0,7	0,8	0,8
Réserves brutes (en mois d'importations) 1/	22,6	19,1	16,2	13,5
Dette extérieure (en % du PIB)	2,4	2,4	2,1	1,9
Taux de change				
TCER (variation en %)	-1,7	0,6	...	...

Sources : autorités algériennes ; estimations des services du FMI.
1/ En mois d'importations de biens et services de l'année suivante.

المصدر: IMF. (2018). 'Algérie'. Rapport des services du FMI pour les consultations du 2018. N : 168/ P :04 .MAI.

من خلال الجدول رقم (1) يتبين جملة من المعطيات الأساسية التي يمكن أن توضح مدى قوة أو هشاشة الاقتصاد الوطني، وفيما يلي أهم ما نراه دالا على ذلك:

- **الصعوبة البالغة التي يعرفها تطور الناتج الداخلي الخام**، حيث نلاحظ تراجع معدل النمو بشكل كبير جدا في سنة 2017، وذلك لكونها سنة التقشف بامتياز حيث بلغ المعدل 1،6%، كما نلاحظ عودة ارتفاع المعدل إلى مستويات سابقة مع التأكيد على أن هذا الأخير يجد صعوبة بالغة في تجاوز عتبة الـ 4% والشكل التالي يبن ذلك بوضوح.
- **تراجع النفقات العمومية من 42،3% إلى 33،0% مما أدى إلى تراجع** العجز الميزاني العام إلى مستوى 9% في سنة 2018 على أمل أن يتواصل التراجع إلى مستوى 4،8% في نهاية سنة 2019، إلا أن التراجع المسجل في العجز الميزاني انجر عنه تنامي في الدين العمومي، والذي انتقل من 20،6% في سنة 2016 إلى 34،8% في سنة 2018، وهو ما يعكس شيئين اثنين أولهما هو هشاشة الحلول المقدمة لمعالجة العجز الميزاني فبدل توفير الموارد اللازمة، تم تقليص العجز من خلال زيادات رهيبة في الدين العام، أما الأمر الثاني فيتمثل في كون أن الآلة الإنتاجية الوطنية لا زالت تراوح مكانها، والشكل التالي يبين التذبذب الكبير الذي تعرفه مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية فيما يتعلق بتحقيق النمو.

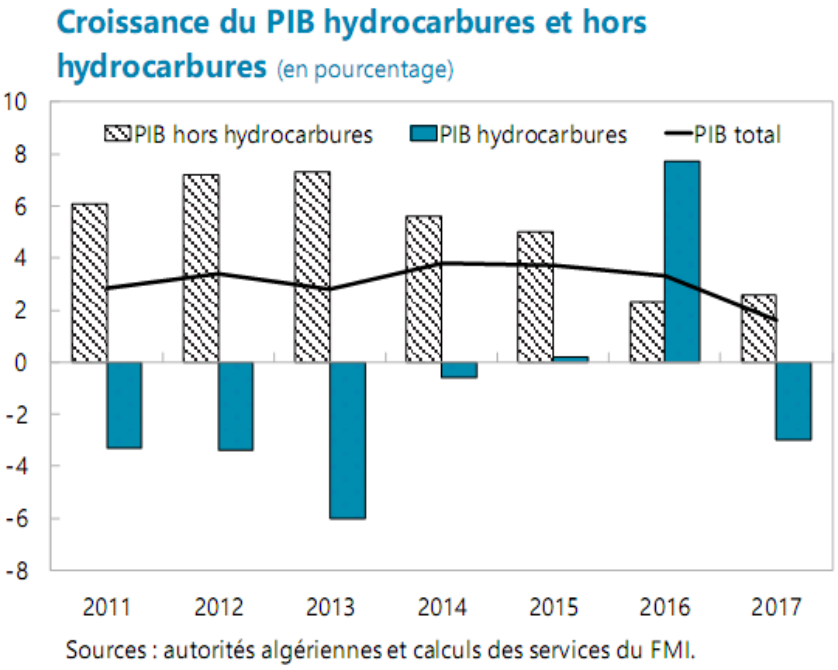

المصدر: 18 : N. Rapport des services du FMI pour les consultations du 2018. 'Algérie'. FMI/ .168. 08: P .MAI.

شكل رقم (1): -تطور الناتج الداخلي الخام

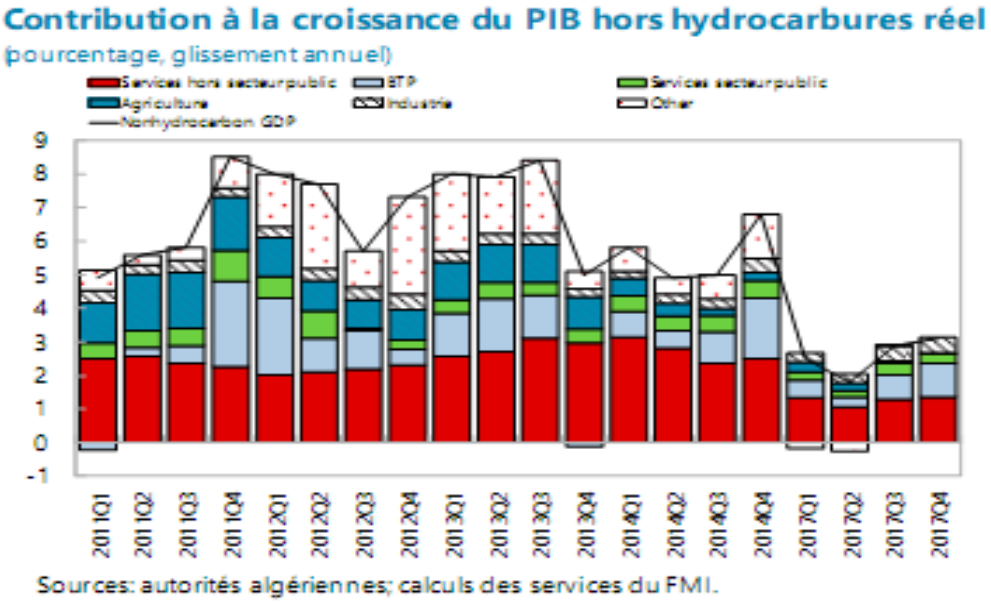

المصدر: 18 : N. Rapport des services du FMI pour les consultations du 2018. 'Algérie'. FMI/ .168. 08: P .MAI.

شكل رقم (2): -مساهمة مختلف القطاعات في تطور الناتج الداخلي الخام -

الشكل رقم (2)، يوضح مساهمة قطاعات متعددة مثل الخدمات العمومية، الخدمات في القطاع الخاص، الزراعة، الصناعة، وقطاع البناء والأشغال العمومية إضافة إلى قطاعات أخرى في عملية نمو الناتج الداخلي الخام، والملاحظ هو تذبذب تأثير كل القطاعات التي سبق ذكرها في نمو الناتج الداخلي الخام عموما مما يعكس ضعفا في التخطيط وضبابية في الاستراتيجية التنموية القطاعية، كما يتبين من الشكل نفسه أن قطاع الخدمات في المجال الخاص كان من بين أكثر العناصر مساهمة في نمو الناتج الداخلي الخام، وهو ما يعكس أيضا قدرة هذا النوع من القطاعات على النمو بشكل مطرد إضافة على إمكانية توفيره لأعداد كبيرة من مناصب الشغل، يأتي في المرتبة الثانية قطاع البناء

والأشغال العمومية، إلا أن الملاحظ هو التعثر الذي يعرفه هذا الأخير في السنوات الأخيرة خاصة مع تراجع أسعار البترول ومراجعة الدولة لأولوية المشاريع العمومية، ويتبين أيضا من الشكل المساهمة المجهرية لقطاع الصناعة في نمو الناتج الداخلي الخام وهو ما يعكس ضعفا كبيرا في سياسة التصنيع المنتهجة، ويبقى القطاع الزراعي الغائب الأكبر عن عملية التطوير الاقتصادي خاصة في الربعين الأخيرين من سنة 2017.

- **تناقص عجز الميزان التجاري، بين سنتي 2016 و2018**، حيث انتقل العجز من مستوى 16،6% إلى 9،7%، إلا أن هذا التراجع لا يعتبر حقيقيا في ظل عودة ارتفاع أسعار البترول من جديد، وهو ما يفسره الارتفاع المتوقع للعجز من جديد في سنة 2019 نتيجة تراجع أسعار البترول من جديد. إن المتمعن في الأرقام المقدمة يطرح جملة من التساؤلات التي تحوم حول الوضعية الاقتصادية الجزائرية، فما الذي يفسر هذا الركود الرهيب في الوضعية الاقتصادية الوطنية؟ ما هي طبيعة مقاومة الإصلاح التي يعاني منها الاقتصادي الوطني؟ ما هو مصدر هذه المقاومة؟. إن الإجابة عن هذه التساؤلات يتطلب منا المزيد من التمحيص والتدقيق في حيثيات وطبيعة الحياة الاقتصادية في الجزائر عموما وفي منشئها.

2- **البحث عن جذور الأزمة-تكون الأصول الصناعية الوطنية وسط ثقافة حمائية-:**

إن تكون الأصول الصناعية غداة الاستقلال جاء كرد طارئ للتوجه السياسي والاقتصادي لذلك الوقت. باختصار شديد تعلق الأمر بمنح الوطن تركيبة صناعية تضمن له الاستقلالية عن العالم الخارجي وذلك في إطار سياسة ترمي إلى تكريس الاستقلال على جميع الأصعدة، تمت عملية تكوين الأصول الصناعية الوطنية اعتمادا على الموارد المالية المتأتية من صادرات المحروقات، الشكل الموالي يبين تطور معدل التصنيع الوطني[1] بالنسبة للناتج المحلي الخام بين سنتي ١٩٦٨ و١٩٩٤.

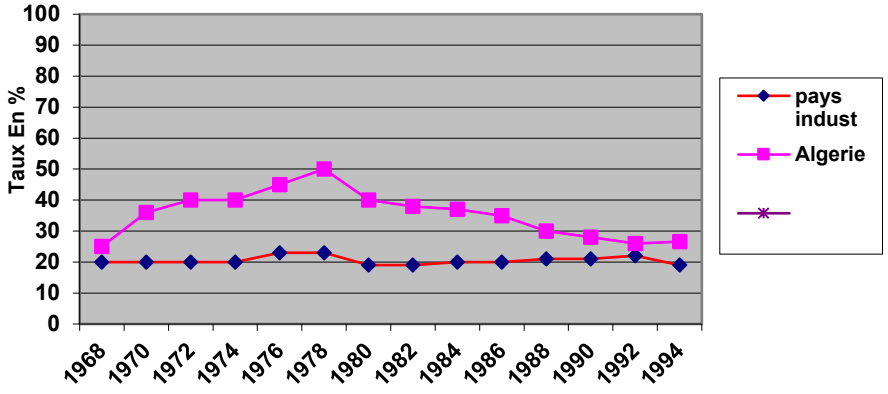

المصدر : * FMI.(1998). 'Algeria Stabilization and transaction to the Market'. Washington DC.P:14.

شكل رقم (3): -معدل التصنيع بالنسبة للناتج المحلي الخام للفترة (1968-1994)-

من الشكل السابق ومن خلال ما توصلنا إليه من مراجع نستطيع القول بأن هناك ثلاثة مراحل أساسية لعملية تكون الأصول الوطنية، المرحلة الأولى تمتد ما بين سنة 1967 وسنة 1979، وهي مرحلة جد نشطة حيث أن معدل التصنيع كان أعلى بكثير مما هو عليه الحال في البلدان المتطورة حيث انتقل من 25% في سنة 1968 إلى أكثر من 50% في سنة 1979، هذه المرحلة تعد جد حساسة لفهم نشأة المؤسسات الوطنية وبعدها الاجتماعي بالغ الأهمية، حيث تم في هذه المرحلة وضع ثلاثة مخططات إذ كانت البداية مع المخطط الثلاثي الأول بين سنتي 1967-1969 ومخططان رباعيان بين سنتي 1970 و1977 حيث هدفت تلك المخططات إلى إنشاء 19 مؤسسة وطنية ضخمة(ARDOULING.C. 1995).

(1) معدل التصنيع هو مقدار ما ينفق على عملية التصنيع مقارنة بالناتج المحلي الخام.

هذا التطوير على مستوى القطاعات الصناعية كان الهدف الأساسي منه هو تكوين أكبر عدد ممكن من اليد العاملة المؤهلة **والسماح لكل قادر على العمل بالحصول على وظيفة في القطاع العام**، حيث وصلت نسبة التشغيل إلى أكثر من 70% من اليد العاملة وهو ما لم يسبق له نظير بين الدول الشقيقة والصديقة والتي سبقتنا إلى التحرر[1].

تمتد المرحلة الثانية في إنشاء المؤسسات الوطنية ما بين سنة 1981 وسنة 1990 حيث عرفت هذه المرحلة نوعا من الركود على مستوى الاقتصاد الوطني مما نتج عنه تباطؤ في النمو الاقتصادي تمثل في انخفاض الناتج الوطني المحلي وتزامن هذا مع تباطئ النمو في البلدان الصناعية، ولكن على الرغم من ذلك بقي مؤشر التصنيع الوطني أعلى مما هو عليه في البلدان الصناعية مع أنه ومقارنة بالفترة السابقة يعتبر قد تدهور نسبيا.

أما المرحلة الثالثة فقد امتدت ما بين سنة 1991 وسنة 1997 والتي تعتبر فترة ركود فعلي لعملية التصنيع وكذا بالنسبة للناتج المحلي الخام مع تراجع واضح في مؤشر التصنيع ومدى مساهمته في الناتج المحلي الخام حيث كان لا يتعدى نسبة 30% من هذا الأخير.

1-2 عرض المرحلة الأولى الممتدة ما بين 1967-1979

تعتبر هذه المرحلة الأهم على الإطلاق في عملية التصنيع ليس فقط من حيث رؤوس الأموال الضخمة التي استثمرت ولكن من حيث البنية التنظيمية والهيكلية التي تم وضعها داخل وحول المؤسسات الوطنية الكبرى.

استمدت البنية الهيكلية[2] للمؤسسات الوطنية ما بين الفترة 1971 و1988 أسسها وشرعيتها من التعليمة الرئاسية (L'ordonnance n°71-74) رقم 71-74 الصادرة بتاريخ 16 نوفمبر 1971، متبوعة بميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات الصادر في 13 ديسمبر 1971 (JORA. 13/12/1971)، وقد تم دعم هذا الميثاق بالقانون العام للعامل (قانون: 78-12/ 5-08-1978) وذلك في إطار **سياسة اجتماعية جديدة تم تكريسها داخل المؤسسات الوطنية**، إن تحليل هذين الإطارين التنظيميين «التعليمة الرئاسية والميثاق» سمحا بإعطاء نظرة مميزة عن نشأة وتطور جملة من المعاملات والتصرفات داخل المؤسسات الوطنية مما سيتيح لنا فهم الأسس الاجتماعية والثقافية للجمود والتصلب أمام عملية التغيير التنظيمي الحتمي من أجل الوصول إلى اقتصاد حر ومتطور.

لم يكن التسيير الاشتراكي للمؤسسات (BOUSSOUMAH. 1981) الوطنية عبارة عن نمط تسيير اقتصادي فقط، بل اندرج تحت سياسة اقتصادية وأيديولوجية واضحة هدفت في ذلك الوقت إلى عدالة اجتماعية مثلى وإلى تقاسم دائم وعام للثروات، وهذا ما يمكن قراءته في ميثاق التسيير الاشتراكي

«La nouvelle organisation socialiste des entreprises marque une étape déterminante de l'édification révolutionnaire» (JORA. 13/12/1971).

ومنه فقد كان الهدف الأساسي لهذه الأيديولوجية الاشتراكية هو جعل العامل في محور أي تقدم، وجعله المحرك والمستفيد في الوقت نفسه، حيث يصبح العمل حقا أساسيا:

« Le travailleur devenu producteur gestionnaire et œuvrant à l'épanouissement de la société, a un droit fondamental au travail à la stabilité et à la protection de son emploi[3]».

من هذا المنطلق تكونت جملة من المعتقدات والأعراف والقيم التي جعلت من العمل حقا مطلقا وحتميا داخل المؤسسات الوطنية، والتي أصبحت تعتبر بمثابة الأم لهؤلاء العمال. بعدما تم عرضه يتضح لنا جليا أن أهداف المؤسسة الاشتراكية اختلفت جذريا عن أهداف المؤسسة الرأسمالية، حيث أدى ذلك إلى تطوير وتكريس جملة من العادات، التصرفات والمعاملات التي انتشرت داخل النسيج الاقتصادي الجزائري وظلت تؤطر السياسات والتوجهات الاقتصادية لمؤسسات القطاع العام طيلة سنوات، وازدادت تلك العادات والقيم والأنماط التفكيرية قوة عندما تمت رعايتها من

(1) من أجل المزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، يرجى العودة إلىPalloix 1980a و1980b.

(2) وهي البنية التي تعتمد إما على المفاهيم الرأسمالية أو على المفاهيم الاشتراكية في تسيير المؤسسات.

(3) نفس المرجع السابق. ص:1348.

طرف الاتحاد العام للعمال الجزائريين والذي كان يمثل في ذلك الوقت قوة لا يستهان بها. فإذا أخذنا على سبيل المثال ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات نجده ينص صراحة على ما يأتي:

« sera établi une grille nationale des salaires qui déterminera, d'une part, un salaire minimum garanti qui permette une vie décente aux travailleurs et, d'autre part, des critères fixant les qualifications, les normes de traitement pour qu'à compétence égale et travail égal les rémunérations soient harmonisées sur l'ensemble du territoire national.[1]»

مما سبق يتضح أن المرحلة الأولى التي شهدها تكون الأصول الصناعية الوطنية اتسمت بالتركيز الشديد على الجوانب الاجتماعية للعمال من جهة وعلى توفير العمل كحق مطلق لكل مواطن جزائري وكان ذلك على حساب الفعالية الاقتصادي والمالية للمؤسسات الاقتصادية الوطنية، مما جعل البنية الهيكلية والتنظيمية للاقتصاد الجزائري تتبلور حول جملة من الأهداف ذات الصبغة الاجتماعية، وما زاد الأمر خطورة هو تنامي البنية غير الرسمية التي تغذي هذا الطرح (العادات، الأعراف، التقاليد.....) إلى جانب تنامي بنية تنظيمية رسمية تحمي تلك المعتقدات والقيم المنافية للفعالية الاقتصادية.

2-2 عرض المرحلة الثانية الممتدة ما بين 1981-1990:

في المرحلة الثانية لتكون الأصول الوطنية، تعرضت هذه الأخيرة إلى تعديلات مهمة، حيث كانت إعادة الهيكلة والسير نحو التسيير الذاتي هما أهم محتوى للتعديلات، حيث تعرضت 19 مؤسسة وطنية كبرى وحوالي 100 مؤسسة أخرى من القطاع العام إلى إعادة الهيكلة مما أدى إلى تنامي قوة وتأثير النقابات العمالية أمام عملية التعديل الهيكلي، إذ أن الأفكار الاشتراكية التي غرست وترعرعت في كنف النظام الاشتراكي لم تتفق والفكر الإصلاحي النابع مما كان يسمى بالحزب الواحد (BENISSAD.H. 1979) في ذلك الوقت حيث نشأ أول صدام بين الفكر الإصلاحي الرامي إلى تحديث البنية الاقتصادية الوطنية وجملة من المتعاملين الذين يدينون إلى أفكار ومعاملات اشتراكية أثبت الزمن عدم فعاليتها في المستقبل، بعد ذلك تمت هندسة عملية العبور نحو ما عرف بنمط التسيير الذاتي بخطى بطيئة بداية من سنة 1981 ول أول وخاصة بعد وضع 8 صناديق مساهمة سنة 1988 من طرف الحكومة(BENACHENHOU.A. 1993) ، حيث كانت مهمتها الرئيسية مساعدة ميزانيات المؤسسات الوطنية التي تعاني بعض المشاكل المالية جراء عملية إعادة الهيكلة والتي كان اهم محاورها إعادة ضبط أحجام تلك المؤسسات بما يحقق انسجاما بين عدد عمالها ومداخيلها. ولولا تلك الصناديق لكانت مقاومة النقابات العمالية لعملية إعادة الهيكلة أكبر وأشد شراسة. هنا تجدر الإشارة إلى أن المقاومة الصادرة عن النقابات إنما صدرت عن جملة من العادات وطريقة تفكير ترسخت طيلة سنوات، هذا التحليل يرجعنا إلى أعمال NORTH حين ميز التنظيمات "القواعد» غير الرسمية « كالعادات، المعاملات، طريقة التفكير» عن التنظيمات « القواعد» الرسمية «كالقوانين واللوائح...». فتغيير طريقة تفكير النقابات العمالية كان أمرا صعبا للغاية لا يقارن أبدا بتغيير القوانين التي أبدت مقاومة أقل.

خلاصة القول هي أن هذه التعديلات البنيوية كانت تهدف أساسا إلى الوصول إلى بنية اقتصادية تعتمد أساسا على الشركات «الخاصة فيما بعد»، حيث بدا جليًا أن المرحلة الأولى من تكون البنية الصناعية الوطنية كانت تعتمد أساسا على القطاع العام عن طريق وسيط أساسي هو الخزينة العمومية، هذا الأخير كان يعرف مشاكل كبيرة نتيجة تدني موارد المحروقات المترتبة عن الهزات الطاقوية المتتالية من جهة أولى ونتيجة تزايد الحاجات الداخلية للمجتمع والذي ما فتئ يتزايد عدديا من جهة ثانية، وهذا ما يبينه الشكل رقم (4).

3-2 عرض المرحلة الثالثة الممتدة ما بين 1991-1999:

اندرجت المرحلة الثالثة تحت فترة مليئة بالضغوط الخارجية، ومنها برامج التصحيح الهيكلي (PAS) للاقتصاد الوطني تحت رقابة صندوق النقد الدولي FMI والبنك العالمي. ولقد عرفت هذه الفترة أيضا زيادة كبيرة في ديون المؤسسات العمومية ومحاولة تطهير القطاع البنكي، ولكن أهم ما يميز هذه الفترة هو بداية عملية خوصصة الأصول العمومية الوطنية وظهور جملة من المقاومات الشرسة لهذه العملية، إذ أن العمال وعن طريق نقاباتهم شكلوا أول مصدر للمقاومة، في حين تمثل المصدر الثاني في عدم ملاءمة الإستراتيجيات المعدة للخوصصة في ذلك الوقت ومن ذلك عدم وجود الإطار التنظيمي والقانوني الذي يسهل للخواص عملية الاستثمار وما يتبعها من إجراءات إدارية معقدة للغاية.

(1) نفس المرجع السابق.ص:1352.

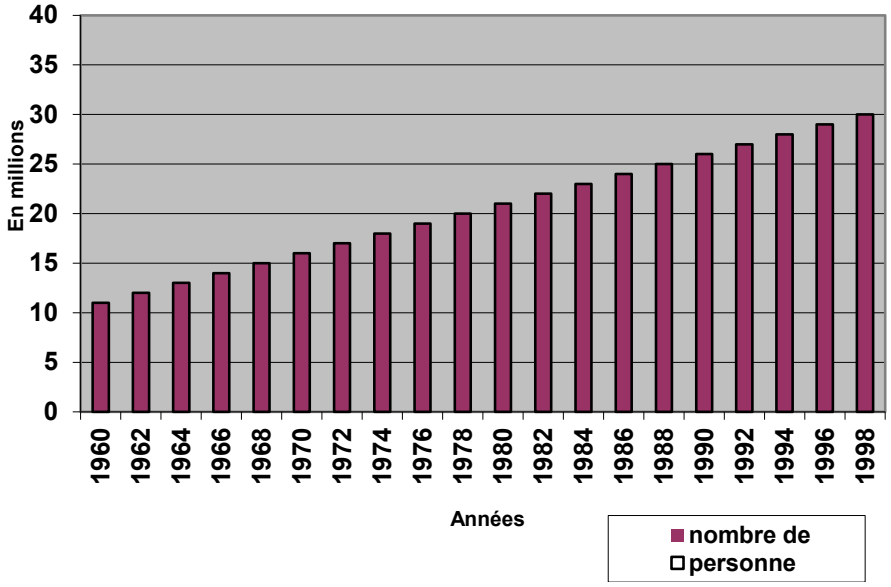

المصدر: The word bank.(1999).'Algeria first private enterprise development'.Washington. D.C report n°:PID:8464. P: 72. November.

شكل رقم (4): -تطورعدد السكان بالجزائر ما بين 1960--1998

بناء على ما سبق يتضح أن عملية إصلاح الاقتصاد الجزائري لم تكن على الإطلاق بالمهمة السهلة بالنظر إلى منظومة القيم والعادات والثقافة التي تم تكريسها غداة الاستقلال، ويكمن الإشكال في أن عمليات الإصلاح المتكررة أدت حسب رأينا إلى إعادة هيكلة البنية الاقتصادية لتصبح أكثر تحررا ومرونة في حين أن جملة المكاسب التي تم تكريسها إبان العهد الاشتراكي بفعل الأعراف والعادات والثقافة المجتمعية والتنظيمية تمت المحافظة عليها في ثوب جديد يسمى –**الدعم**-، أي دعم مختلف المنتجات، دعم العمل، دعم منظومة التعليم، دعم منظومة الرعاية الصحية.....الخ، فما حقيقة هذا الدعم وما هو دوره في عرقلة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

3- الدعم المطلق كأكبر قوة طاردة للإصلاحات الاقتصادية (قاسمي شاكر وآخرون، 2018):

يقدم تقرير صندوق النقد الدولي الصادر في سنة 2016 ذو الرقم -128/16-قراءة نقدية للاستراتيجيات التنموية الوطنية ، حيث يفيد التقرير بأن أحد الأسباب الأساسية لفشل الإقلاع الاقتصادي على المستوى الوطني، إن لم يكن السبب الرئيس، يتمثل في تشتت المجهودات المبذولة في مجالي الدعم الاجتماعي وقلة فعالية السياسات الضريبية والتي تعاني هي الأخرى من متلازمة الدعم الاجتماعي، وهو ما يقودنا إلى القول بأن إمكانية تحقيق نقلة اقتصادية نوعية يعتمد أساسا وقبل كل شيء على ضبط الأهداف الإستراتيجية في مجالي الدعم والسياسة الضريبية على المديين المتوسط والطويل إضافة إلى ضرورة ترشيد الإنفاق العمومي في مجال المساعدات والمنح عموما.

ويقدم تقرير صندوق النقد الدولي ثلاث نقاط أساسية، كدواعي ومسوغات ضرورية لبعث إصلاحات نوعية تحت مسمى –**الدعم الإصلاحي**-، وفيما يلي ذكر تلك المسوغات:

- حتى قبل تراجع أسعار البترول بالشكل الحاد الذي شهدته الأسواق العالمية، عرف الاقتصاد الجزائري عجزا جبائيا لست مرات متتالية ما بين سنتي 2009 و2014.
- توقعات الأسواق العالمية تشير إلى عدم إمكانية تجاوز سعر البترول معدل 52 دولار للبرميل إلى غاية سنة 2021، مما سينجر عنده تثبيت للمداخيل الجبائية عند حدود 17% من الناتج الداخلي الخام، وهو ما ينذر بتحول العجز الجبائي إلى عجز ذي طبيعة هيكلية[1].
- تفاقم الإنفاق العام على مجال الدعم غير المنتج بمختلف أشكاله، مما أصبح يثقل كاهل الدولة في غياب منصة إنتاجية مقابلة.

(1) قاسمي شاكر، وآخرون. (2018). مرجع سبق ذكره. ص:8.

ويمكن تقسيم الدعم الذي تقدمه الدولة إلى خمسة أقسام أساسية، هي:

- الدعم الموجه إلى مختلف صيغ السكن.
- الدعم المقدم إلى المنتجات الغذائية – الأساسية- والتي تستفيد منها جميع الشرائح دون استثناء.
- الدعم الموجه إلى قطاع التربية والتعليم وقطاع التعليم العالي.
- الدعم الموجه للمستثمرين وحاملي المشاريع.
- الدعم الموجه لاستهلاك الطاقة من طرف المواطنين وفي إطار تقديم المرفق العام.

إن ضخامة الإنفاق الحكومي الموجه للدعم بمختلف أشكاله، والذي تحول اليوم إلى ميزانية كاملة داخل ميزانية الدولة يتعارض ومبدأ الفعالية الاقتصادية، حيث أصبح هذا الدعم مصدرا لعجز مستمر في الميزان التجاري، مما تسبب في عجز ميزاني متواصل منذ سنة 2015 إلى غاية اليوم، الأمر الذي أدى إلى تآكل الاحتياطات الوطنية من العملة الأجنبية، إن هذه الوضعية لم تكن لتستمر لو أن أموال الدعم المقدمة في مختلف المجالات تم توجيهها إلى مشاريع استثمارية متنوعة مما سيؤدي حتما إلى امتصاص البطالة من جهة وإلى توفير مداخيل جبائية من جهة ثانية.

والجدول رقم (2) يوضح المبالغ الضخمة الموجهة للدعم بمختلف أشكاله حيث يشير الجدول الوارد في التقرير الدولي لصندوق النقد الدولي -FMI-، إلى أن مبلغ الدعم الإجمالي قدر ب2293 مليار دينار أي ما يعادل 21.43 مليار دولار كمساعدات مباشرة داخل الاقتصاد الوطني، حيث يلاحظ أن الدعم الموجه للطاقة يحتل المرتبة الأولى إذ بلغ 12،15 مليار دولار وهو يمثل 7.7% من الناتج الداخلي الخام، يأتي في المرتبة الثانية الدعم الموجه للإسكان حيث قدر بحوالي 3،34 مليار دولار في سنة2015، أما الدعم الموجه للغذاء فقد تجاوز عتبة الـ 2 مليار دولار، في حين أن الدعم المباشر وغير المباشر للمستثمرين وحملة المشاريع لم يتجاوز الـ 1.5 مليار دولار، وعليه فيمكن الإشارة إلى الخطورة الكبيرة التي تنطوي عليها سياسة الدعم المفرط للقطاعات غير الإنتاجية، حيث أن تلك المبالغ لتلك القطاعات من شأنها أن تتسبب في جملة من المشاكل على المديين المتوسط والطويل، ومن تلك المشاكل نذكر:

جدول رقم (2)
الدعم ومكوناته في الاقتصاد الجزائري

	DA billions	M US Dollar (1USD=107Dz)(1)	Percent of GDP
Explicit	926	**8,65**	5.5
Housing	357	**3,34**	2.1
Education	109	**1,02**	0.7
Food	225	**2,10**	1.3
Electricity, natural gas, waters	74	**0,69**	0.4
Interest rates	160	**1,50**	1.0
Implicit	1367	**12,78**	8.1
(Housing (2013 estimate	67	**0,63**	0.4
Energy (Fuel, natural gas, (electricity	1300	**12,15**	7.7
Total	2293	**21,43**	13.6

المصدر: - Andrew Jewell and MoezSouissi, 2016, "ALGERIA, Selected Issue", Washington: International Monetary Fund, IMF country Report , N: 16-128, P:29 , Mai.

(1) تم الاعتماد على سعر الصرف الخاص بنهاية سنة 2015، المتوفر على الموقع التالي:
الرابط الكامل: https://fr.exchange-rates.org/Rate/USD/DZD/31-12-2015

- استنزاف موارد الدولة وتنامي الدين العام.
- تعطيل النمو الاقتصادي، وتراجع التنمية بمختلف أبعادها.
- تنمية ثقافة التواكل وانتظار المساعدة.
- التركيز على وضع الاستراتيجيات الكفيلة بتلبية متطلبات الدعم وإهمال الاستراتيجيات والسياسات التنموية الأخرى.
- صعوبة ضبط الكتلة النقدية لارتباطها بأهداف اجتماعية وإخضاع السلطات النقدية لمتطلبات كل مرحلة.
- تنامي العجز الميزاني وتحوله إلى عجز هيكلي.
- تراجع الموارد الضريبية بفعل سياسة الدعم غير المنتج.

وليس هذا فحسب بل إن سياسات الدعم المفرط وعدم ربطها باستراتيجيات تنموية من شأنه أن يضعف البنية التشريعية الاقتصادية، ليحولها إلى بنية تخدم أهدافا اجتماعية بدل الأهداف الاقتصادية، وهنا نلاحظ أن الحكومات المتعاقبة قد سقطت في فخ تعدي دور التعديل الاقتصادي وتوزيع الفوائض إلى دور تقسيم الموارد، والشكل التالي يبين الطرح المستهدف.

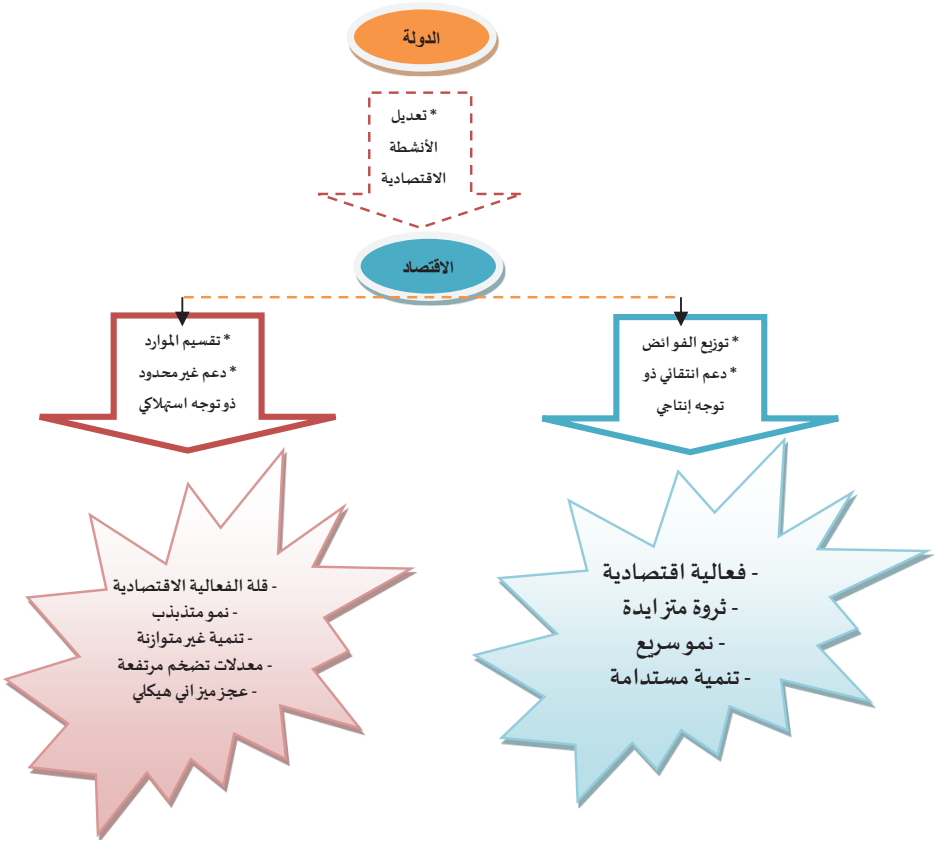

المصدر: من إعداد الباحثين.

شكل رقم (5): -مخطط سقوط الحكومات في فخ تقسيم الموارد بدل تولي دورتوزيع الفوائض

إضافة إلى ما سبق فإن الدعم المباشر وغير المباشر لجميع أنواع الطاقة (كهرباء، غاز، وقود)، والذي شكل كما أسلفنا 7,7% من الناتج الداخلي الخام في سنة 2015، يعد من بين أعلى المستويات عربيا، حيث يمكن أن نلاحظ من خلال الشكل أدناه أن الجزائر تبقى من بين الدول العربية الأكثر دعما للطاقة وهي تقدم أشكالا مختلفة من الدعم أكثر مما تقدمه دول أخرى أغنى بالموارد الأحفورية المختلفة، وتزداد نتائج المقارنة سوءا إذا ما سلطنا الضوء على طبيعة الشرائح المستهلكة للدعم، فإن كانت صناعية فإن ذلك يعتبر تنمية ودعما للقطاعات الإنتاجية، وإن كانت موجهة إلى صغار المستهلكين العاديين فذلك يعتبر استنزافا لموارد الدولة وصرفا للأموال في غير ما يفترض أن توجه إليه.

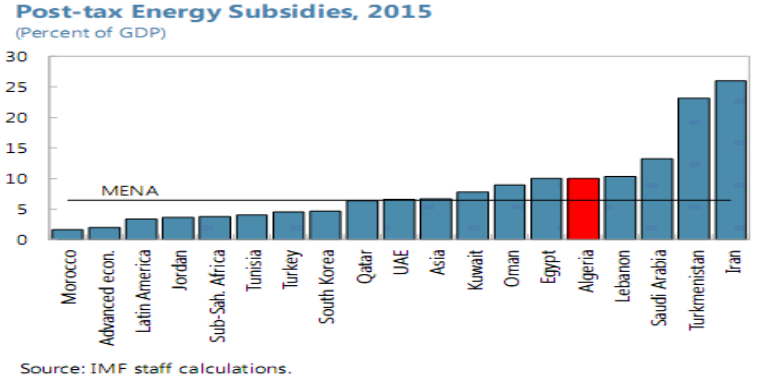

المصدر: Andrew Jewell and MoezSouissi, 2016, "ALGERIA, Selected Issue", (Washington: International Monetary Fund),IMF country Report , N: 16- ,128 ,P:30 ,Mai .

شكل رقم (6): -تدعيم الطاقة في بعض البلدان العربية-

4- تفكيك نواة مقاومة الإصلاح :

مما سبق يمكن التوصل إلى نتيجة أساسية مفادها وجود نواة مقاومة لكل أشكال الإصلاحات الاقتصادية لا يمكن أن توفق أية حكومة على الإطلاق في تحقيق أية نتائج تذكر في مجال إعادة هيكلة الاقتصاد أو تطويره ما دامت تلك النواة موجودة، وقد أطلقنا على هذه النواة، مسمى -**نواة مقاومة الإصلاح الاقتصادي**-، حيث أن لها تمركزا في قلب الاقتصاد الجزائري وجملة من المكونات التي تدور في مدارها، وفيما يلي تفصيل تصور هذه النواة والتي نرى أن لا سبيل لتطوير اقتصاد بلادنا إلا من خلال تفكيكها وتبديد قدرتها على جذب الموارد:

- مركز نواة المقاومة: مبلغ الدعم المرصود في الميزانية سنويا.
- المدار الأول: جملة القوانين والتنظيمات الرسمية التي تكرس الدعم الاجتماعي المفرط في جميع المجالات.
- المدار الثاني: يتمثل في جملة الأطراف الفاعلة والتي تسعى باستمرار لتقوية المدار الأول، ومنها النقابات العمالية، الجمعيات، منظمات المجتمع المدني، المؤسسات الدينية....الخ.
- المدار الثالث: يتمثل في الأعراف التقاليد والمعتقدات، السائدة داخل المجتمع والتي تمجد الجانب الاجتماعي وتقلل من أهمية الجانب الاقتصادي.
- المدار الرابع: جملة المتعاملين الاقتصاديين الذين ينشطون داخل المحيط التنظيمي العام/ مستفيدين من كل الامتيازات المقدمة في شكل دعم للجهة الاجتماعية.
- المدار الخامس: الطبقة السياسية.

والشكل التالي يبين تصورنا لإشكالية تنامي هالة عظيمة مقاومة لكل أشكال الإصلاح الاقتصادي.

من الشكل رقم (7) يتضح أن عملية الإصلاح الاقتصادي تتطلب تحريره من وطأة اللافعالية الاقتصادية المتجسدة في مستويات عظيمة من الدعم المفرط في جميع القطاعات الاقتصادية، ويتبين أيضا أن التمكن من تفكيك نواة الدعم لا يتأتى إلا بعد تجاوز جملة من المدارات التي يتحرك في مساحتها مجموعات متجانسة من المتعاملين الذين يكرسون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة نمطا اقتصاديا مبنيا على تقاسم الثروة وليس نمطا خلاقا للثروة. وعليه فلابد من مراعاة الجوانب التالية قبل البدء في أية عملية إصلاح اقتصادي في الجزائر.

- أولا: ينبغي أن يتم إصلاح الحياة السياسية لتصبح قادرة على إفراز أحزاب وحركات خلاقة ذات مستوى راق قادر على تقديم فكر مغاير باتجاه تقديس العمل والاعتماد على النفس لخلق الثروة وليس لتقاسمها...
- ثانيا: بالنسبة للمدار الثاني المتضمن للمتعاملين الاقتصاديين فينبغي الحرص على وضع قواعد تكرس الشفافية، الإفصاح، المساءلة..... وذلك قصد ترشيد وعقلنة تحركاتهم الاستراتيجية الهادفة في الكثير من الأحيان إلى تحقيق أهداف ضيقة دون مراعاة الصالح العام.
- ثالثا: فيما يتعلق بالأعراف والتقاليد والنظم الاجتماعية القائمة على مبدأ الاستفادة دون بذل أدنى مجهود فينبغي محاربتها والتضييق عليها لصالح منظومة قيمية جديدة تقدس العمل والتميز وترفع شأن المثابرين.
- رابعا: ينبغي تجنيد جملة الجمعيات والهيئات العمومية للتمكن من تحقيق نقلة فكرة باتجاه منظومة قيمية جديدة تسمح بإعطاء الأولوية للصالح العام بدل البحث عن مكاسب شخصية ضيقة.
- خامسا: ضرورة إحداث تغيير جذري لمنظومة القوانين والقواعد المكرسة للدعم بمختلف أشكاله، والتحول نحو نمط جديد من التحفيز المالي المبني على ركيزة أساسية هادفة إلى ربط الدعم بالمبادرة المتميزة.

وأخيرًا يمكن القول إن استهداف الدعم كعائق أساسي أمام الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر لن يكون ممكنا من دون وضع تصور متكامل لمواجهة وتحييد كل ما من شأنه أن يكرس ويقوي ذلك العائق ونقصد بذلك جملة المدارات التي تحيط بالدعم وتغذيه بشكل متواصل.

خاتمة وتوصيات :

هدف هذا البحث إلى محاولة تقديم تصور عما يعرقل جملة الإصلاحات المتخذة في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا، كما سلط الضوء على جملة المنابع التي تغذي وتكرس العائق الأساسي أمام نجاح تلك الإصلاحات

ألا وهو -**الدعم المفرط**-، والذي نعتقد في نهاية هذا البحث أنه يجب أن يوجه حسب مجموعة من القواعد، والتي نختصرها فيما يلي:

- أولها توجيهه بشكل حصري وانتقائي،
- ثانيها تحديد شروط الحصول على الدعم،
- ثالثها تحديد سقف زمني،
- رابعها، رصد مدى تطابق النتائج مع الأهداف المحددة في إطار سياسة الدعم بالأهداف.

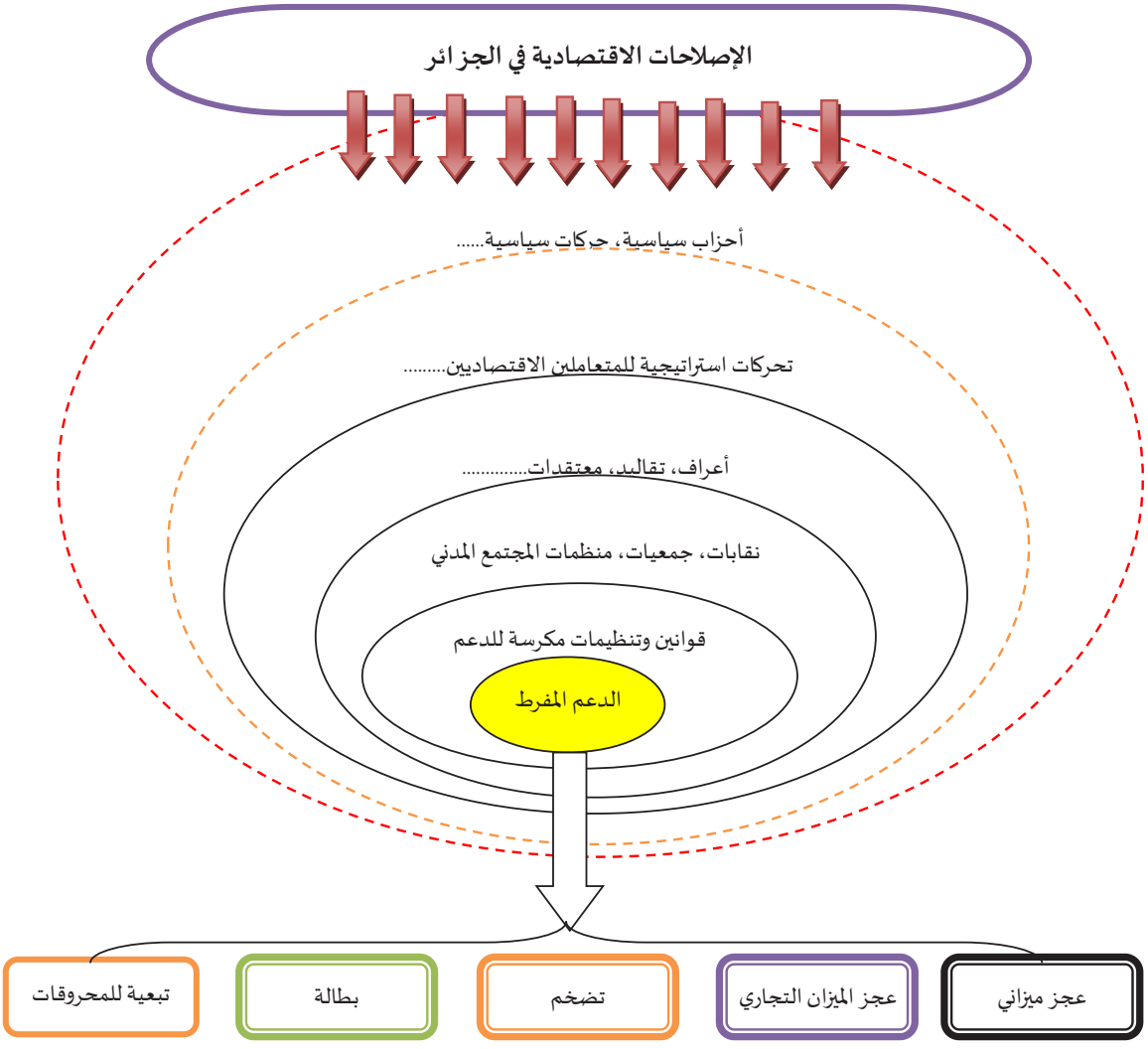

المصدر: من إعداد الباحثين.

شكل رقم (7): -معيقات الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر-

المراجع

أولاً - مراجع باللغة العربية:

- قاسمي شاكر، ملوكي أوس، دعاس عز الدين. (2018). « سياسات الدعم وأثرها على الاقتصاد الجزائري الدعم الانتقائي كآلية إنقاذ عاجلة -قراء معمقة في تقرير صندوق النقد الدولي- رقم: -128/16"، ملتقى وطني حول" البدائل الاقتصادية المستعجلة لضمان التوازنات الكبرى للاقتصاد الجزائري في ظل انهيار أسعار النفط وشح الموارد الجبائية"، جامعة الشاذلي بن جديد- كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير- الطارف- الجزائر-، 07 ماي.

ثانيًا - مراجع باللغة الأجنبية:

- Andrew Jewell and MoezSouissi, 2016, "ALGERIA, Selected Issue", (Washington :International Monetary Fund), IMF country Report , N: 16-128, Mai.
- ARDOULING.C. (1995). « Economie algérienne : quelles perspectives?», Monde arabe, Maghreb, Machrek, La documentation française, n° : 149. Juillet- Septembre.
- BENISSAD.H.(1979). « Economie du développement de l'Algérie», Economica.
- BENACHENHOU.A. (1993). «Inflation et chômage en Algérie: les aléas de la démocratie et des réformes économiques», Monde arabe, Maghreb, Machrek, la documentation française, n°:139, Janvier- Mars.
- Clements, B., and others, 2013, "Energy Subsidy Reform: Lessons and Implications," (Washington: International Monetary Fund).
- Coady, D., and others, 2012, "Automatic Fuel Pricing Mechanisms with Price Smoothing: Design, Implementation, and Fiscal Implications," Technical notes and Manuals (Washington: International Monetary Fund).
- Coady, D., and others, 2015, "How Large Are Global Energy Subsidies?" IMF Working Paper No. 15/105 (Washington: International Monetary Fund).
- Cuesta, J., A. El-Lahga, and G. Ibarra, 2015, "The Socioeconomic Impacts of Energy Reform in Tunisia," Policy Research Working Paper 7312 (Washington: World Bank Group).
- FMI. (2018). 'Algérie'. Rapport des services du FMI pour les consultations du 2018. N : 18/168. MAI.
- International Monetary Fund, 2015, "Energy Price Reforms in the GCC—What Can Be Learned from International Experiences?" (Washington).
- Mazraani, S., and B. Versailles, 2013, "Fuel Subsidies in Morocco: International Experience and Possible Ways Forward," IMF Country Report No. 13/110, May 2013 (Washington: International Monetary Fund).
- Mundaca, G., 2015, "Energy Subsidies, Public Investment and Endogenous Growth," MPRA Paper No. 65741.
- Office National des Statistiques, 2014, "Enquête Sur les Dépenses de Consommation et le Niveau de Vie des Ménages 2011," Collections Statistiques No. 183 (Algiers).
- Sdralevich, C., and others, 2014, "Subsidy Reform in the Middle East and North Africa: Recent Progress and Challenges Ahead," (Washington: International Monetary Fund).
- Vagliasindi, M., 2012, "Implementing Energy Subsidy Reforms: An Overview of the Key Issues," Policy Research Working Paper 6122 (Washington: World Bank Group).
- L'ordonnance n°71-74 du 16 novembre 1971 relative à la gestion socialiste des entreprises. Plusieurs décrets mettront en application les dispositions de cette ordonnance (Décret n° 75-149 du 21 novembre 1975, n° 75-150, etc)
- Journal officiel de la république Algérienne, (JORA) du 13 décembre 1971.

The Algerian Economy
A Theoretical Approach on the Barriers of the Economic Reforms

Dr. GASMI Chaker — MC-A- Faculty of economics
Dr. AMEUR Hicham — MC-B- Faculty of economics
Dr. BAHRI Boubakeur — MC-A- Faculty of economics
CHADLI BEN DJEDID University, Algeria

ABSTRACT

Since a few years Algerian economy recognized so many perturbations, the digression of oil prices has engendered a deep decrease of the state incomes, which lead to a great macroeconomic imbalance, the trade balance recorded a chronic deficit which make the balance of payments in a catastrophic situation, in fact the budget of the state become not equilibrated.

This paper aims to highlighting the economic situation of Algeria, we will focalize our efforts on the explication of the main causes of the Algerian economic crisis, the principal hypothesis is that the Algerian government dedicate a large volume of subsidies to the society with no distribution strategy, and without targeting of the productive sector, which begets a structural deficit in the state budget.

The problem becomes more complicated when we know that the huge mass of subsidies has generates many orbits of "the stake holders" —persons and institutions- which have beneficiated considerably of the noyau of subsidies, which make them the primary front of the resistance against any kind of reforms lanced by the Algerian government.

We will try to give a deep diagnostic in order to make a precise suggestion to go out of the actual dilemma.